

بنك إسرائيل يحذر: رفع
ميزانية «الأمن» سيكون على
حساب الميزانيات الاجتماعية!

صفحة (٦) من

نتنياهو بين فكي الكماشة
في اليمين: الحريديم
والمناهضون لهم!

صفحة (٧) من

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٨/٩/٢٥ الموافق ١٥ محرم ١٤٤٠ هـ العدد ٤٢٤ السنة السادسة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

روسيا تتخذ سلسلة إجراءات في سورية في مقدمتها تسليمها منظومات دفاع جوية متطورة من طراز «إس ٣٠٠»!

* تحليلات: هذه الإجراءات تعتبر بمثابة تهديدات لحربة تصريف إسرائيل في الأجواء السورية * إسرائيل: «خطوطنا الحمراء في سورية ستبقى كما هي حتى بعد إسقاط الطائرة الروسية»!



صواريخ إس ٣٠٠، عنوان الرذ الروسي على إسرائيل في سورية.

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الاثنين، أنها ستستخذ سلسلة إجراءات في سورية بإيهام من الرئيس فلاديمير بوتين، وقالت إنها تهدف إلى الحفاظ على أمن العسكريين الروس، الذين ينفذون مهمة القضاء على الإرهاب الدولي في سورية.

وقال وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو إن أول خطوة في هذه الإجراءات ستكون تسليم سورية بعد أسبوعين منظومات الدفاع الجوية المتطورة من طراز «إس ٣٠٠»، والقادرة على متابعة عدة أهداف في نفس الوقت، واعتراض الأهداف بمسافة ٢٥٠ كيلومترا، وأضاف شويغو أن بطاريات هذه المنظومات ستكون محمية.

وقال شويغو إن صفقة تزويد سورية بهذه المنظومات أبرمت في العام ٢٠١٣، وتم تاهيل وتدريب العسكريين السوريين على استخدامها، ولكننا أوقفنا هذه الصفقة بناء على طلب إسرائيل، إلا أننا غيرنا رأينا اليوم لأن الظروف تغيرت، وهذا ليس ذنبنا.

والإجراء الثاني هو منح الدفاعات الجوية السورية منظومة أوتوماتيكية وألية، لا تقدم إلا للقاتل الروسية، وشدد شويغو على أن هذه المنظومة ستسمح لإدارة المركزية للدفاعات الجوية السورية بمتابعة الوضع في الأجواء، وتحديد الأهداف، ما سيضمن هوية الطائرات الروسية.

أما الإجراء الثالث فهو إطلاق التشويش الكهرومغناطيسي قبالة سواحل سورية، لمنع اتصالات الأقمار الصناعية والطائرات، ما من شأنه شل وإحباط الغارات في المنطقة.

وأوضح شويغو أن روسيا تسعى، من خلال هذه الإجراءات، إلى تخفيف مشاعر الغضب في أوساط المواطنين الروس جراء إسقاط الطائرة الروسية قبالة سواحل اللاذقية، الأسبوع الماضي، ما أسفر عن مقتل جميع أفراد طاقمها الـ ١٥، وكرز تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن إسقاطها.

وقالت تحليلات إسرائيلية إن هذه الإجراءات تعتبر بمثابة تهديدات لإسرائيل، التي كانت تتمتع بحرية التصرف في الأجواء السورية، بحجة ضرب أسلحة متطورة ودقيقة نقلها إيران إلى حزب الله في لبنان عبر سورية.

ورفض الجيش الإسرائيلي اتهام وزارة الدفاع الروسية بأن المسؤولية الكاملة عن إسقاط طائرة الاستطلاع الروسية من طرف الدفاعات الجوية السورية خلال غارة إسرائيلية بالقرب من اللاذقية الأسبوع الفائت تقع عليه، وكرز تأكيده أن هذه المنظومة تقع على عاتق سورية وحدها.

وجاء هذا الرفض في سياق بيان أصدره الجيش الإسرائيلي أول أمس الأحد، تعقيا على المعطيات التي نشرتته وزارة الدفاع في موسكو بشأن إسقاط الطائرة الروسية المذكورة، أصر فيه أيضا على روايته بأن تلك الطائرة أسقطت بسبب إطلاق عشوائي لنيران الدفاعات الجوية السورية، وأكد أنه سيواصل العمل لمنع التنظيمات المتطرفة من الحصول على أسلحة متطورة.

وقال بيان الجيش الإسرائيلي إن التفاصيل الكاملة والدقيقة والحقائق معروفة لدى الجهات المعنية في الجيش الروسي، ومن الواضح لها أن آلية تفادي التصادم والاحتكاك نجحت وتم تفعيلها في الوقت المناسب كما حدث خلال العامين ونصف العام الماضيين، في إشارة إلى الخط الساخن بين الجيشين الإسرائيلي والروسي الذي يهدف إلى منع مثل هذه الاشتباكات غير المقصودة.

وأضاف البيان أن سلاح الجو الإسرائيلي لم يختبئ وراء أي طائرة، وأكد أن الطائرات الإسرائيلية كانت في المجال الجوي الإسرائيلي عندما ضرب السوربون الطائرة الروسية.

وشدد البيان على أن الجيش الإسرائيلي سيواصل العمل بموجب توجيهات المستوى السياسي حيال محاولات إيران المستمرة للتوسع عسكريا في سورية، وحيال تسليح حزب الله بوسائل قتالية متطورة، وأكد أن تزويد عناصر غير مسؤولة بأسلحة متطورة مثلما حدث هذه المرة يشكل تهديدا للمنطقة وقد يؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة.

وأعرب البيان عن أمل الجيش الإسرائيلي في أن تتواصل جهود التنسيق مع روسيا، مشيرا إلى أن التنسيق بين الجيشين الإسرائيلي والروسي أثبت نفسه في عدد من المناسبات على مدى الأعوام، وإلى أن استمرار التنسيق يعد مصلحة مشتركة للجانبين في ضوء التحديات الإقليمية المتعددة. كما أشار إلى أن الجيش الإسرائيلي يضع حياة القوات الروسية في سورية في رأس سلم أولوياته، وهي تمثل اعتبارا مهما في الحصول على الإذن بأي تحرك داخل الأراضي السورية.

وفي الوقت نفسه أكد وزير الدفاع الإسرائيلي أفغدور ليرمان أن خطوط إسرائيل الحمراء في سورية ستبقى كما هي، حتى بعد إسقاط الطائرة الروسية.

وكانت وزارة الدفاع الروسية نشرت، في وقت سابق أول أمس، نتائج تحقيقها حول حادثة إسقاط إحدى طائراتها التي أسفرت عن مقتل أفراد طاقمها الذي ١٥ شخصا، وأكدت مجددا أن إسرائيل هي المسؤول الوحيد عن هذه الحادثة، واتهمت الجيش الإسرائيلي بعدم إشعارها بالهجوم في الوقت المناسب، وأشارت إلى أن الطيارين الإسرائيليين استخدموا الطائرة الروسية كغطاء خلال هجومهم على منشأة

أسلحة في مدينة اللاذقية السورية الساحلية. ورفض الناطق بلسان وزارة الدفاع الروسية، الجنرال إيغور كوناشينكوف، في مؤتمر صحفي عقد في موسكو أول أمس، نتائج التحقيق الإسرائيلي حول هذه الحادثة، وقال إن تصرفات الطيارين الإسرائيليين إنما افتقرت إلى المهنية أو كانت إهمالا جنائيا على أقل تقدير.

وكرز كوناشينكوف أن المسؤولية عن حادثة إسقاط الطائرة الروسية تقع بالكامل على سلاح الجو الإسرائيلي وأولئك الذين اتخذوا القرار لتنفيذ مثل هذه الأفعال. وأضاف أن ما قامت إسرائيل به بخالف اتفاق تفادي الاحتكاك الذي وقع بين البلدين في العام ٢٠١٥ ويهدف إلى تجنب اشتباكات كهذه، وأشار إلى أن سلاح الجو الإسرائيلي نادرا ما يبلغ موسكو بخطط هجومه.

وقال كوناشينكوف إن إسرائيل ضللت الجيش الروسي حول موقع الهجوم، ولم تمنحه الوقت الكافي لنقل طائرته إلى موقع آمن. وأشار إلى أن ضابطا إسرائيليا قال إن إسرائيل سوف تهاجم خلال بضعة دقائق منشآت صناعية في شمال سورية، وبعد دقيقة واحدة أطلقت ٤ طائرات إسرائيلية من طراز «إف ١٦» قنابل موجهة باتجاه منشآت صناعية في اللاذقية. وأضاف أن مدينة اللاذقية تقع في غرب سورية وليس في شمالها، وبناء على ذلك فإن المعلومات المضللة التي وفرها الضابط الإسرائيلي حول الهجوم الجوي لم تسمح للطائرة بالانتقال في الوقت المناسب إلى منطقة آمنة. ولفت إلى أن الطائرات الإسرائيلية بقيت قبالة السواحل السورية بعد الهجوم، في حين علقت الطائرة الروسية في الوسط.

وأكدت تحليلات المعلقين العسكريين في إسرائيل أن الوضع في الجبهة الشمالية لن يعود بصورة كاملة إلى الشروط التي كانت موجودة عشية إسقاط الطائرة الروسية. وأضاف: لقد تصرف إسرائيل في الشمال طوال أعوام بحزبية كبيرة، بفضل التضافر بين الإصرار والنشاط العدواني وبين العلاقات السياسية الجيدة بالروس. وفي أغلب الأحيان تحركت بحكمة إستراتيجية من خلال تحقيق جزء كبير من الأهداف التي وضعتها لنفسها. لكن إسرائيل ليست دولة عظمى وليست كلية القدرة، وهي ستضطر إلى الأخذ باعتبارات الروس وحتى ملاءمة أسلوب عملياتها الهجومية.

وقال المحلل العسكري لصحيفة «هارتس»، إن من يواصل الادعاء بأن ما حدث هزة بسيطة فقط ومشغول للغاية في الدفاع عن صورة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، هو ببساطة غير مستعد لتحليل الواقع بان بصورة موضوعية.

على أعتاب خطاب الرئيس الفلسطيني في الأمم المتحدة:

أيزنكوت: إجراءات الإدارة الأميركية ضد الفلسطينيين من شأنها تأجيج «أعمال عنف»!

إشارات قوية إلى أن إيران ستتنازل عن وجودها العسكري في سورية للمدى الطويل، وما يمكن تقديره هو أن طهران لم تضح بالمئات من مقاتليها، وبنحو ٢٠٠٠ من مقاتلي حزب الله، وبآلاف المقاتلين من الميليشيات الشيعية، فقط من أجل بقاء نظام بشار الأسد. فلقد قامت بذلك كله واستثمرت نحو ١٧ مليار دولار خلال الحرب كي يكون بإمكانها أيضا أن تحظى بإقامة هلال شيعي من طهران عبر بغداد إلى سورية ومن هناك إلى لبنان. وبناء على ذلك، من المتوقع أن يستمر الصراع بين إسرائيل وإيران خلال السنة العبرية الجديدة، وقد يختلف لبوسه.

وبالنسبة إلى قطاع غزة، أكدت التقديرات الإسرائيلية الأمنية على الوضع الأمني فيه ما يزال هشا. وأشارت إلى أنه مع انطلاقة حركة «حماس» أوقفت إطلاق الصواريخ بعد أكثر من ٤ أشهر، فإنها ليست راضية تماما عن النتائج التي تم الوصول إليها، وهي من ناحية استراتيجية تتطلع لتأهيل قطاع غزة، ورفع الحصار المفروض عليه. ويبدو أن إسرائيل مستعدة لذلك فقط في مقابل إعادة جثتي الجنديين والمواطنين الإسرائيليين المحتجزين لديها، في حين أن «حماس» تطالب إسرائيل بالإفراج عن مئات الأسرى من سجونها، وهذا ما ترفضه. وفي ضوء ذلك فإن التقديرات السائدة لدى أجهزة الاستخبارات هي أن احتمال استئناف المواجهة العسكرية بين الجانبين (إسرائيل وحماس) يقل أقرى من احتمال التوصل إلى اتفاق طويل المدى.

وجرى التأكيد أن الأمر الأكثر إثارة هو أنه خلال العام ونصف العام الأخيرين قام الجيش الإسرائيلي، وأساسا بواسطة سلاح الجو، بشن ٢٠٢ هجمة ضد أهداف تابعة لإيران وحزب الله في سورية. ويمكن التقدير بأنه منذ اندلاع الحرب الأهلية في سورية، قبل سبعة أعوام ونصف العام، شن سلاح الجو الإسرائيلي نحو ٥٠٠ هجمة كهذه. وتطلق قيادة الجيش الإسرائيلي على ما يحدث في الأراضي السورية صفة «معارك بين الحروب»، وهي عبارة عن عمليات جراحية موضعية، أحيانا تكون علنية لكنها في معظم الأوقات سرية، ولا تعلن إسرائيل أي مسؤولية عنها. ويشترك في هذه المعارك، بحسب المحلل العسكري لصحيفة «معاري» يوسي ميلمان وغيره، سلاح الجو وسلاح البحر ووحدة الاستخبارات المتعددة. ولا تقتصر مثل هذه المعارك/العمليات على سورية ولبنان، بل تشمل قطاع غزة أيضا، ويمكن التقدير بأنها تجري في أماكن أخرى. ويتباهى الناطقون بلسان إسرائيل بأنها قادرة على الوصول إلى أي مكان، بما في ذلك إيران، كما دلت على ذلك عملية الموساد التي تم خلالها نقل الأرشيف النووي الإيراني، ونشرت في الماضي تقارير أفادت أن الجيش الإسرائيلي قدم مساعدات للجيش المصري في شبه جزيرة سيناء، وقصف مواقع في السودان، واستعرض عضلاته في عرض البحر الأحمر.

وقال عدد من المحللين إنه لم يتم استغلال هذا الاستقرار ولدتفحقا تسويات مستقرة أكثر في كل من سورية وقطاع غزة. وأشار أيزنكوت إلى أن الأميركيين لا يفهمون بالكامل تداعيات كل إجراءاتهم ميدانيا.

من ناحية أخرى شدد رئيس هيئة الأركان على ضرورة التركيز على الجبهة الشمالية أيضا، وأشار إلى إمكانية أن تجد إسرائيل نفسها في خضم مواجهة في ٣ جبهات، هي سورية ولبنان والصفقة وقطاع غزة.

يذكر أنه مع بداية سنة عبرية جديدة في إسرائيل نشرت وسائل إعلام إسرائيلية مؤخرا تقديرات بشأن ما قد تشهده هذه السنة من أحداث، تم الحصول عليها من شعبة الاستخبارات العسكرية («إمان»)، وهيئة الأركان العامة للجيش، وجهاز الموساد، وجهاز الأمن العام («الشاباك»). وأشار فيها إلى أن وضع إسرائيل الأمني والعسكري في كل الجبهات كان مستقرا خلال السنة العبرية المنتهية، وإلى أنها ما تزال الدولة الأعظم والأقوى في منطقة الشرق الأوسط، ولا يتهددها أي خطر جاد، وبالتالي لا يتهددها أي خطر وجودي.

وقال عدد من المحللين إنه لم يتم استغلال هذا الاستقرار للدفع قدما بأي فرص، ولتحسين الوضع السياسي والأمني وتحديث تسويات مستقرة أكثر في كل من سورية وقطاع غزة.

حذر رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الجنرال غاي أيزنكوت، من احتمال تصاعد ما أسماه «أعمال العنف» في مناطق الضفة الغربية، على خلفية الإجراءات الأميركية الأخيرة المتعلقة بالفلسطينيين.

وجاء تحذير أيزنكوت هذا في سياق تقييم بشأن آخر الأوضاع الأمنية في الأراضي المحتلة قدمه أمام المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية-الأمنية (الكابينيت) خلال الاجتماع الطارئ الذي عقده في نهاية الأسبوع الفائت، وأشار فيه أيضا إلى أن احتمالات تفجر الأوضاع في الضفة تتراوح بين ٦٠ بالمئة و٨٠ بالمئة، على حد تعبيره.

وأضاف أيزنكوت أنه في حال اندلاع «أعمال عنف» في الضفة فستكون أكثر حدة من تلك التي في قطاع غزة، في ضوء الحاجة إلى نشر قوات عسكرية كبيرة في مناطق الضفة، وفي ضوء اختلاف طبيعة الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين فيها. وأشار أيزنكوت إلى أن الصدام بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والقيادة الفلسطينية، والإجراءات الدبلوماسية والمالية والسياسية التي اتخذتها الإدارة الأميركية ضد الفلسطينيين في الفترة الأخيرة، تسببت بنشوء ظروف إشكالية من شأنها تأجيج «أعمال العنف».

وحذر أيزنكوت من احتمال أن يشهد الأسبوع الحالي توترا شديدا في الضفة بالتزامن مع قيام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة في البداية

عن منطوق المنظور
التاريخي الأقل أحاديّة...

بقلم: أنطوان شلحت

تطالعون في هذا العدد (ص ٥) ترجمة خاصة لغالبية مقاطع مقالة جديدة تحت عنوان «حربا ١٩٤٨» للمؤرخ الإسرائيلي هيلل كوهن، ظهرت في العدد الأخير (أب ٢٠١٨) من مجلة «هذا الزمن» الإلكترونية الجديدة التي تصدر عن «معهد فان لير» في القدس، وتُعنَى بالقضايا الفكرية والجدل الجماهيري العام. ويميز هذه المقالة ما سبق أن أشرنا إليه لدى تقديم آخر كتاب من تأليف هذا المؤرخ، وهو «هبة البراق» ١٩٢٩ سنة الصعد بين العرب واليهود»، الذي صدر بترجمة عربية عن منشورات «مركز مدار» قبل فترة وجيزة. ونقصد ميزة اعتماده على ما يسميه بـ«التوجه الاحتوائي»، والذي هو بقراءته توجه تاريخي، وغير قومي، وكما في الكتاب، لا ينفك كوهن في المقالة يشير إلى أن تبنيه توجهها كهذا لا يعني الافتقار إلى الحس القومي، أو تجاهل أهمية وقوة الهويات القومية، ولا يعني ادعاء الحيادية، وإنما لأنه لا ينبغي، بوعيه على الأقل، خدمة أي رواية قومية، أو الطعن بها.

وقد جادلنا في حينه بأن ما تأدى عن هذا التوجه هو تقديم منظور تاريخي أقل أحادية، بقدر ما تأدى عنه ما يمكن توصيفه بأنه «تفسير متفهم»، كي لا نقول «تبريرا مبطنا»، لمعظم جوانب الرواية التاريخية الفلسطينية حيال الصراع عموماً، وحيال الموقف من الحركة الصهيونية فكراً وممارسة على وجه الخصوص.

ولئن ارتبط ذلك المنظور التاريخي الأقل أحادية، في كتاب «هبة البراق»، بأحداث العام ١٩٢٩ وتلك الهبة الفلسطينية، فإنه في هذه المقالة الجديدة يرتبط بوقائع «حرب ١٩٤٨»

وما أسفرت عنه من النكبة الفلسطينية، ومن نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين.

قد تكون مثل هذه المقالة مهفة، الآن وهنا، ضمن السياق الإسرائيلي الداخلي، الذي تتكشف فيه يوماً بعد يوم حقائق جديدة بشأن استقتال المؤسسة السياسية اليمينية إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الرامية إلى تشديد قبضتها حيال النشاطات والانتاجات والمؤسسات الفنية والثقافية التي ترفض إملعات سياسية مرتبطة بتعريف النكبة الفلسطينية وبالموقف منها، ما يقع عليها في خانة التضييق على الموقف والتعبير عنه والتفكير فيه، كما يشير إلى ذلك مقال هشام نفاع (طالع ص ٢)، لكن لا شك في أن أهميتها ليست منحصرة فقط في مترتبات هذا السياق.

ولعله يتعين التنويه بأن أشد ما يعيننا إزاء مثل هذه المقالات يبقى متمثلاً في كونها تُوْشَر إلى تقرب طيل عبرها مآزق الخطاب الصهيوني أو الرواية الصهيونية لتاريخ الصراع، وهي ثقب مرتبته أيضاً، فضلاً عن مستحصلات الكتابة ذاتها، على مجزذ النقاش الذي تثيره وعلى مجرياته ومنطوقاته المتعددة، وتظل مهمتها بإزائها أن نغهم ما هو موجود، إنما عن غير خداع للذات بأن ما هو حاصل يشكل ثورة في طريقة التفكير الإسرائيلية تجاه الداخل والخارج معاً. فلئن كانت تلك الثقب تسعفتنا قليلاً لدى الأخر في مجال سرد روايتنا التاريخية المدافعة عن وعينا التاريخي، حتى لو أتى ذلك من لدن هذا الآخر ذاته، فإن ما ينبغي ملاحظته قبل أي شيء هو كون حدود إسعافها لا تتخطى نخبة ثقافية وأكاديمية ما تزال منسجلة بالتاريخ الجديد والسوسيولوجيا الانتقادية، وتستحق أن تلتفت إليها، وهي نخبة تتعرض الآن إلى التضييق والحصار الصارمين، بالرغم من أنه ليس مبالغة القول إن فاعليتها في التأثير على الوعي التاريخي الشعبي في أوساط الراي العام الإسرائيلي لا توازي أكثر من خدب صخرة صفاء، كما كررنا القول مرات من العديد من صحفنا. وحتى قبل أن تتعرض هذه النخبة إلى الحصار الحالي بخطواته العديدة وذات المنهجية الواضحة، لم تعدم المؤسسة الإسرائيلية الوسيلة لفرض هامشية على النقاش حول الصهيونية عموماً وعلى نقاش أصحاب المنظور الأقل أحادية تخصيصاً، لجهة استحالة الرهان على أن في مقدوره أن يحدث في المدى المنظور انقلاباً في طريقة تفكير الإسرائيليين بخصوص المسألة الفلسطينية، التي لم تبدأ بالنكبة في ١٩٤٨.

عنصرية برعاية الدولة قبل «قانون القومية» وبعده!

بقلم: **توم مهاجر** (*)

في الأسابيع الأخيرة نشرت شهادات وحالات صعبة جداً من الإقصاء، والإذلال، وعمليات الانتقاء بأشكالها المختلفة وغيرها المرزید، وكل هذا باسم الحق المشبوه لبعض المجموعات للعيش مع من يشبهها، أي إبعاد المختلف عن حيزها. وربما علينا أن نذكر أن هذه المجموعات تجلس على أرض عامة، وهي مورد للجمع، وتجري عمليات الانتقاء بدعم قانوني، فقد صادق الكنيست قبل عدة سنوات على قانون لجان القبول في حين رفضت محكمة العدل العليا الاتحاسات التي قدمت ضد، أما «قانون القومية» فجاء ليمنح لجان القبول شرعية إضافية. ويجب التوقف عند الحالات والشهادات التي نشرت واستيضاح المعاني الاجتماعية الصعبة التي ينطوي عليها هذا الواقع.

في كيبوتس دجانيا أ- «أم المجموعات والكيبوتسات التي وضعت الاسس للمستوطنات العاملة»، كما كتب في تعريفه على موقع الكيبوتس- قرروا أن يقبلوا في طقس احتفالية كافة خريجي الصف الثاني عشر ليكونوا أعضاء في الكيبوتس باستثناء فتاة واحدة لديها احتياجات خاصة، والغالبية صوتت ضد قبولها.

وردا على هذا الخبر، كتبت فتاة أخرى هي شيرلي شاني: «لم يقبلوني لكيبوتس رفاديم لأنني، بحسب ادعائهم، أثير الحزازة، ولدي توجه عدائي لا يفهم حياة المجموعة (أو باختصار لأنني تونسية من بئر السبع، خضرية، ولا تصوت لميرتس)».

كما أن فتاة ثالثة هي هدار فيورنتينو كسرت صمتها وكشفت كيف أبلغوها بأن عليها أن تترك الشقة التي استأجرتها في كيبوتس لهفوت هيشان، حيث أقامت مصطلحتها التجارية، بشكل فوري. كما شهدت بأنه تم التحرش بها جنسيا في الكيبوتس ولكنها طولبت بعدم تقديم شكوى في الشرطة «لأنها جديدة في المكان».

وفي مقطع فيديو بث على شبكة التلفزة «كان

أوضح يائير كوخاف، الذي رفضته لجنة القبول في

بلدة متدينة سكن فيها: «هذا يعني بأن تأخذ شخصاً

وتبعده بسبب من يكون أو بسبب أرائه أو بسبب

هويته».

ونشر كذلك أن مجموعة طلاب من جنوب السودان تم إسكانها في بلدة أفشالوم من قبل وزارة الزراعة في إطار برنامج حكومي، نقلت من المكان في أعقاب احتجاج السكان.

إن كل هذه الشهادات هي من الأسابيع الأخيرة فقط.

وواضح أن من يجلسون خلف جدران لجان القبول، ومن ينفذون عمليات الانتقاء والاستبعاد، يأتون من طرفي المعسكرات السياسية في إسرائيل، اليمين واليسار، على حد سواء. فأكثر من ٨٥٪ من سكان دجانيا أ صوتوا في الانتخابات الأخيرة لأحزاب «المركز- الوسط، (٧٠٪ للمعسكر الصهيوني، حوالي ١٦٪ لميرتس و«هناك مستقبل»)، ونسب تصويت شبيهة سجلت في كيبوتس رفاديم (أكثر من ٤٠٪ للمعسكر الصهيوني ونسبة شبيهة لميرتس)، وكذلك في لهافوت هيشان صوت أكثر من ٤٠٪ للمعسكر الصهيوني وأكثر من ٣٠٪ لميرتس، أما في أفشالوم، في المقابل، فقد انتصر اليمين: أكثر من ٢٠٪ دعوماً [إسرائيل بيتنا] وأكثر من ٢٠٪ دعوماً للكيبود. فالهاج وسهلا في المجتمع الإسرائيلي، حيث يتربص الانسان لأخيه الانسان كالذئب.

وردود الفعل على عمليات الانتقاء التي تقوم بها الكيبوتسات وغيرها من البلدات تدل على أية درجة خلقت هذه الممارسات شرخاً اجتماعياً حاداً، وأحد المعيقين الشرقيين كتب: «متى ستفهمون؛ الكيبوتسات هي سرطان في جسد الدولة»، وهو الوصف الذي ألصقه اليسار بالمستوطنات في الضفة الغربية، ومعقبة شرقية أخرى كتبت: «سكان الكيبوتسات هم الأكثر عنصرية في الدولة». هم الأسياء، من الجانب الأخر كان هناك من كتب «كفى لمشاعر التمييز»، ومن استعمل ألقاباً تحقيرية تطلق على الشرقيين، ومن هناك تدهورت ردود الفعل كما هو متوقع.

إن هذه الحالات تعني، على المستوى السياسي، استمرار ترسخ حكم اليمين.

أولاً، ما دام من يعتبرون أنفسهم «ملح الأرض» يطالبون بالحق» في العيش في مجموعات مغلقة، ستطالب مجموعات من طبقات أدنى بنفس السن لنفسها تماماً. ومعارضة السكان في العفولة الحكن بالقرب من جيزان عرب هي استمرار مباشر لمنطق لجان القبول والحفاظ على «النسيج الاجتماعي» وبقية الكلمات المغسولة للعنصرية.

ثانياً، نسب التصويت العالية لميرتس والمعسكر الصهيوني في الكيبوتسات التي تقوم بمثل هذه الممارسات تدل على ضعف البديل اليساري لحكم اليمين. الجمهور ليس مغفلاً وهو يرى بوضوح النفاق الذي يتسم به المعسكر الذي يتظاهر بأنه اشتراكي ومتنور.

ثالثاً، المجموعات التي تعارض الاحتلال، من جهة، وتصمت، من جهة أخرى، أمام الامتيازات التي يحظى بها الأشكنازيون في داخل إسرائيل إن كان في مجال السكن بواسطة لجان القبول وإن كان في مجال التربية بواسطة توجيه المجموعات الضعيفة للمساقل المتدنية، ستضعضع مع الوقت أكثر فأكثر. لا يعقل بأن تكون هناك خطوة جديدة لإنهاء الاحتلال ما دامت العنصرية تشكل قوت دولة إسرائيل الديمقراطية. إن المجتمع الإسرائيلي مستمر في غرقه في مستنقع العنصرية والعنف المأساس، وليس هناك الآن أي معسكر أصيل وأمين يخرج ضد هذه الميول الخطيرة.

^[*] حقوقي وناشط اجتماعي. المصدر: موقع «اللسعة» الإلكتروني.

الحكومة الإسرائيلية تسعى لمنح وزيرة الثقافة «تفرغاً» لتطبيق قانون النكبة وعقوباته بوتائر متسارعة!



ريفغ ومنتياهو .. معاً.

بصنه وبهادفه، فإن أخطر ما فيه «نصه الضبابي، الذي قد يمكّن من فرض الغرامات على المؤسسة في حال تنظيمها لنشاط تذكر فيه نكبة الشعب الفلسطيني ليس فقط في ما تعتبره دولة إسرائيل كأيوم استقلالها، وإنما طيلة أيام السنة. كما يفرض القانون غرامات على المؤسسة التي تنتقد تعريف دولة إسرائيل «كدولة يهودية وديمقراطية»، دون تحديد معايير واضحة لنوعية النشاطات التي تستوجب غرامات، الأمر الذي يبقّي الباب مفتوحاً أمام وزير المالية لمعايقة المؤسسات وفقاً لاعتبارات سياسية.»

هذه النقطة الأخيرة، استخدام القانون لاعتبارات سياسية، تكتسب خطورة مضاعفة في حال تم نقل صلاحية تطبيق القانون إلى الوزير ميرير ريفغ، وهي المعروفة بخطواتها وتصريحاتها وسياساتها العنيفة ضد كل من لا يتساق مع حدود الإجماع القومي الإسرائيلي. وهذا ليس لأنها صهيونية أكثر من غيرها، بل بسبب المخزون الدماغوي الهائل الذي يوفر مصدر قوّة انتخابية لهذه الوزارة وأمثالها في حزب الليكود وسائر أحزاب الائتلاف اليميني الحالي الحاكم، هنا يمكن مقارنة ملفات أخرى بهذه الحملة العدوانية ضد من «يجرؤ» على تسمية أهم مفاصل التاريخ الحديث لهذه البلاد باسمه، والإشارة إلى النكبة الفلسطينية بوضوح. كجزء أساسي من الذاكرة الوطنية في حالة الفلسطيني، وكجزء مؤسس من التاريخ في حالة اليهودي الخارج عن حدود الخطاب الصهيوني المهيمن، والتي تغرض اليوم بإجراءات تزيهيبية وعقابية مثل هذا القانون قيد البحث.

معادة كل من يتحدّى بل حتى من يختلف عن الخطاب الرسمي الصهيوني
الوزارة ريفغ أعلنت مراراً نواياها ملحقّة كل صوت نقدي، بالعربية وبالعبرية، علماً منها وبنهازيّة واضحة، أن هذه خطوات تعزّز مكانتها وتديرجها الانتخابي داخل حزبها اليميني وفي الرأي العام المحرّض المحيط به، وكما سبق القول، في مقال آخر ضمن هذا الملحق، فإنه لمعرفتها بالشرخ الحساسه التي تقطع المجتمع الإسرائيلي، راحت ريفغ ترتب سياستها بنود واضحة؛ معادة كل من يتحدّى أو يعارض بل حتى يختلف بهود عن الخطاب الرسمي الصهيوني، وحماية ومناقفة مجموعات يهودية إسرائيلية تشعر بالفبن الحقيقي بفعل سياسات التفرقة التاريخية والحقيقية بحقها، والتلاعب بوعيها بل تزييفه من خلال تركيز التحريض على الفلسطيني وعلى العربي عموماً، التقنيّة النعمة والشعور بوطأة القمع الاجتماعي والاقتصادي والطبيعي نحو «الخارج»، نحو «الأخر»، نحو «العدو المشترك لليهود»، وفقاً لهذا التكتيك الديماغوعي، فهذا الطرح الشعبي- القومي لدى ريفغ، وهي ليست وحدها طبعاً في الحكومة، يأتي كي يغطي على أركان ودهايلز أخطر

المؤسسة الحكم اليمينية الراهنة. لقد قذرت المؤسسات الحقويّة الناشطة ضد القانون في التماسها أنه يتوقع له المساس على نحو خاص بحقوق المواطنين العرب الأساسية؛ فالصيغة الفضاضة والضبابيّة للقانون تشكّل مصدراً للقلق بشأن المساس بميزاتياث الكثير من المؤسسات العامة، المراكز الثقافية، والمراكز التربوية، والسلطات المحلية في مختلف أنحاء البلاد، وذلك سيعرّز من ملاحقة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

ويبدو الآن أن الحكومة تسعى لمنح وزيرّة الثقافة «تفرغاً» لتطبيق القانون وعقوباته وإملاءاته بوتائر متسارعة، وهذا يهدد بتحقيق كل ما حدّر منه المتحمسون؛ إنه قانون إيديولوجي يسعى لطمس هوية المواطنين العرب القوميّة وذاكرتهم الجماعية، ويمس بشريعية مكانتهم كمواطنين متساوي الحقوق في الدولة. كذلك؛ هذا قانون يهدف إلى تضيق الخناق على النقاش العام حول أسئلة مبدئيّة تتعلق بطابع الدولة، وبالتالي فهو لا يمس بحرية جميع المواطنين في التعبير فحسب، إنما يمس كذلك بالصلحة العامة للمجتمع بأسره. النقاش الحر والثاقب- حتى لو دار حول قضايا سياسيّة شائكة- ضروري لوجود المجتمع الديمقراطي المنتفح، وهذا الجزء الأخير يلقي ترجمة له في الحملات ضد هيئات إسرائيلية ناشطة ضد سياسات الاحتلال والاستيطان، مثل منظمة «بتسيلم» المناهضة للاحتلال، ومنظمة «لنكسر الصمت» المؤلفة من جنود وضباط سابقين يروون ما عايشوه وشاهدوه، وأحياناً ما ارتكبهو بأنفسهم، ضد الفلسطينيين تحت الاحتلال. من جهة أخرى، وعلى صعيد متصل بالنقطة الأخيرة، أبدت منظمة المثملين في إسرائيل قلقها من نقل صلاحية تطبيق القانون والعقوبات المالية إلى وزارة الثقافة، وأكدت أن «منظمة المثملين ستحارب على حرية التعبير والفن من خلال الحفاظ على القانون. لن نوافق على الاستخدام الانتهازي للثقافة، ولن نسجع بالمساس بميزاتياث المؤسسات الثقافية بسبب النزعة السياسية لهذا الوزير أو ذلك. نحن عاكفون على دراسة القانون وما ينطوي عليه.»

«محاولات إنهاء الحديث عن النكبة تجعل منها مسألة ملتهبة تحتاج إلى جواب»
جاءت سلسلة القوانين المتشددة والتي نعتت أحياناً بالفاشيّة ضمن توقيت محدد، ولغايات محددة. على صعيد الغايات، وضع اليمين الحاكم وعلى رأسه بنيامين نتنياهو تكتيكاً «بسيطاً» لتعزيز قوته، يتلخص بشحن الفرائز القومية واستعداد الفلسطيني وكذلك اليهودي الذي يجرؤ على أدنى تضامن معه، وذلك وسط خلق جو من الخوف اللاعقلاني الذي يستدعي رض صفوق اليمين، وهذا التكتيك مشقت بسلسلة من أي

توجه فاشي بتعريفه المعجمي؛ أما مسألة توقيت تلك القوانين، فقد عبر عنها كاتيان من منظمة «ذاكرات» الإسرائيلية الناشطة من أجل الاعتراف بالنكبة وبحث العودة للاجئين الفلسطينيين كشرطين لا يمكن الاستغناء عنهما للوصول إلى سلام عادل وشامل، مثلما تشير أدبياتها. وفي سياقنا كتب إيتان برنوشتاين أباريسيو ويليون وبيروزا برنوشتاين مقالا بالفرنسية تحت عنوان: «إسرائيل والنكبة من الاعتراف إلى الإنكار» (نشرت ترجمته للعربية في نيسان ٢٠١٨) وفيه ما يلي:

«حين رأى النظام أن التعاطي مع النكبة خرج تماما عن السيطرة، قرّر أن يتسلح قانونيا لمجابهة الوضع الجديد، الصيغة الأولى لما صار يدعى بـ«قانون النكبة»، كان وحشياً إلى درجة أن بعض أعضاء الحزب الذي طرحه، مثل بنيامين بيغن، ضمّوا أصواتهم إلى الأصوات المعارضة له. وفي آذار ٢٠١١، تمّ التصويت على صيغة أكثر اعتدالاً من نفس القانون، ولكنها تهدف بوضوح إلى منع دراسة النكبة والاعتراف بها في إسرائيل. فيهدد مثلًا المنظمات التي تتلقى دعماً مالياً من الحكومة بتقليص هذا الدعم إذا ما أحييت ذكرى النكبة في يوم الاستقلال، ويخشى المعلنون التضحية بحياتهم المهنية إذا ما شاركوا في المظاهرات والمظاهرات التي هم تطرقوا لموضوع النكبة.»

ويتابع المؤلفان: «وفي نفس الوقت، بالتوازي مع هذه الجهود التشريعية، أطلقت منظمة إم ترنسو حملة للعودة إلى حالة الإنكار الكامل للنكبة في إسرائيل. حزرت المنظمة ووزعت كراسة بعنوان «النكبة، مجرد هراء» تعيد بناء جميع الحجج الإسرائيلية المتعلقة بـ«كذبة» النكبة؛ ليست سوى نتيجة حرب حاول خلالها جميع العرب طردنا عام ١٩٤٨. ولهذا من الطبيعي أن يدفعوا الثمن. إلا أن القانون والحملة سلط الضوء بشكل غير مسبوق على مسألة النكبة، وفي وسائل الإعلام، أصبحت كلمة نكبة دارجة في اللغة العربية. ويستخدمها رجال سياسة وآخرون لتصنيف كوارث مختلفة وأحداثاً خلافية.»

واختتم المؤلفان: «اليوم، يظهر مصطلح النكبة الاستقطاب الحاصل في المجتمع والخطاب الإسرائيليين. يعترف اليسار الإسرائيلي غير الصهيوني بمركزة النكبة في خلق النزاع كما في إمكانية حله. عدا عن ذلك، فقد أصبحت المعلومات حول النكبة موجودة ومتاحة للجميع وتزداد أكثر فأكثر. من ناحية أخرى، فإن المعركة التي يخوضها النظام الإسرائيلي لإحباط الحديث في موضوع النكبة قدر المستطاع، تُثير غضب الكثيرين. على النقيض، هذه المحاولات لإنهاء الحديث عن النكبة تجعل منها مسألة ملتهبة تحتاج إلى جواب، وجرحاً مفتوحاً ينزّ باستمرار.»

[هـ- نفاع]

ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل!

«أصوات إسرائيلية وأميركية تعرب عن انزعاجها من الوجود الصيني في الموانئ الإسرائيلية»*

المشاركون في المؤتمر عن قلقهم بشأن العقد الصيني لإدارة ميناء حيفا لأنه قد «يقيد أو يمنع التعاون الإقليمي مع البحرية الأميركية».

وحذر حوريف وزملاؤه في المؤتمر من أن إسرائيل تفتقر إلى آلية تحليل ما تنطوي عليه الاستثمارات الاقتصادية من انعكاسات على الأمن القومي، ودعوا إلى إنشاء هذه الآلية على وجه السرعة.

وأشارت المجلة الأميركية إلى أن الهيمنة الصينية على موانئ إستراتيجية عديدة ومرات بحرية في أنحاء العالم تأتي في إطار «مبادرة الحزام والطريق»، التي قال الرئيس الصيني إنها تدمج بين العسكري والمدني، وفي ضوء ذلك، يمنع عقد إدارة ميناء حيفا الجيش الصيني نظريا منشأة مفيدة في البحر المتوسط على واحد من أهم مسارات التجارة العالمية.

وأشارت المجلة إلى أن ميناء حيفا يقع بالقرب من قاعدة لقوات سلاح البحرية الإسرائيلية يعتقد أنها تؤوي قوة الغوامات النووية الإسرائيلية.

ويتقارض أن تتسلم مجموعة «شفنهاي إينترناشونال بورت غروب» في العام ٢٠٢١ إدارة ميناء حيفا الذي تمت توسعته حديثا، بموجب عقد مدته ٢٥ عاما، وفازت شركة صينية أخرى بعقد لبناء ميناء جديد في مدينة أسدود جنوبي إسرائيل.

وتواصلت «نيوزويك» مع ضابط سابق كبير في سلاح البحرية الإسرائيلية هو العميد احتياط شأؤول حوريف وأبلغها أن الوضع يقتضي آلية جديدة لمراقبة الاستثمارات الصينية في إسرائيل.

وأطلع حوريف المجلة على وثيقة تلخص نتائج مؤتمر عقدته جامعة حيفا في نهاية آب الماضي بشأن مستقبل الأمن البحري في شرق المتوسط. وبحسب الوثيقة، عبر

الصين وإسرائيل هو ٢٦ عاما فقط، إلا إن هذه العلاقات تسجل ندى جديدة في كل عام. وتعتبر الصين الآن الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل في آسيا، والشريك التجاري الثالث لها في العالم. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ الحالي زاد حجم التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل بنسبة ٢١٫٦٪، وارتفع حجم الاستيراد الصيني من إسرائيل بنسبة ٤٧٫٢٪. ومن المتوقع أن ترتفع هاتان النسبتان أكثر فأكثر.

وترآمن هذا التقرير مع إعراب أصوات إسرائيلية وأميركية عن حالة انزعاج من الوجود الصيني في الموانئ الإسرائيلية عن طريق التجارة والاستثمار، ولا سيما من اتفاقية تتولى بموجبها شركة صينية إدارة ميناء حيفا.

ولقت مجلة «نيوزويك» الأميركية الضوء على هذا الملف، مشيرة إلى ما يقال عن تبعات محتملة على أمن إسرائيل وعلى العمليات العسكرية الأميركية في المنطقة.

تتجه الحكومة الإسرائيلية إلى تشديد قبضتها الموجهة ضد النشاطات والإنتاجات والمؤسسات الفنية والثقافية التي ترفض إملاعات سياسية متعلقة بتعريف النكبة الفلسطينية وبالموقف منها. وهو ما يقع عمليا في خانة التضيق على الموقف والتعبير عنه والتفكير فيه. وهذا التوجه هو الترجمة الخطيرة، التي قد تتبثق عن مساعي وزيرة الثقافة والرياضة عن حزب الليكود الحاكم، ميرير ريفغ، لإدخال تعديل على قانون الثقافة والفنون، أو قانون الولاء في الثقافة، الشهير باسم «قانون النكبة»، كي تمسك بصلاحية إلغاء أو خفض ميزانيات مخصصة وفقا للقانون للمؤسسات الثقافية التي لا تلتزم بقائمة المحظورات الإيديولوجية التي ينص عليها هذا القانون.

الجديد في الأمر أن تلك الصلاحية كانت ممنوحة في الحكومة لوزارة المالية، ممثلة بمستشارها القانوني، والذي رفض ٩٨ شكوى تقدمت بها تلك الوزارة ضد مؤسسات «انتهكت قانون النكبة». وعليه، فقد شنت ريفغ حملة واسعة كي تسيطر وزارتها على تلك الصلاحية، مما يزيد بحذة احتمالات تحقق ملاحقة مؤسسات وهيئات ثقافية وفنية تتلقى بعض ميزانياتها من خزينة الدولة، أي من الضريبة التي يدفعها المواطنون.

وفي الأسبوع الفائت رضخ وزير المالية موشيه كلون واعلن، في بيان مشترك مع ريفغ، عن التوجه إلى إدخال تعديل على «قانون الولاء في الثقافة» يخوّل وزارة الثقافة التطبيق. بزعم أنه «أصبح واضحا أن الأدوات التي يوفرها قانون الميزانية لا تسمح بعلاج مناسب وفوري لظاهرة انتهاك قانون النكبة، وأن القانون الحالي لا يعدو كونه حبرا على ورق لا معنى له وغير قابل للتنفيذ». كما أشارت صحيفة «هآرتس».

وجاء في البيان المشترك أيضا أنه «تم تقديم مشروع القانون المشترك كمكذبة وسوف يتم عرضه للمصادقة عليه من قبل اللجنة الوزارية للتشريع في تشرين الأول القادم». وفي باب الضريبة الكلامية زعم الوزيران أن «إسرائيل تراعي الحرية للإسقاء، ولكن ليس حرية الاستفادة من الأموال العامة للإسقاء إلى قيم الدولة ورموزها». وأشارا إلى أن «هناك مجموعة صغيرة لا تتوأت أية فرصة للتحريض ضد إسرائيل والجيش الإسرائيلي»، على حد تعبيرهما.

نض ضبابي يفتح مجالا لضرب حقوق وملاحقات سياسية ضد الفلسطينيين خصوصا

«قانون النكبة»، كما حدّد مركز عدالة الحقوقي الفلسطيني المستقر في مدينة حيفا، فور سن القانون، الذي صادق عليه الكنيست في آذار ٢٠١١. هو قانون يخوّل وزير المالية تقليص التمويل الحكومي أو الدعم للمؤسسة التي تقوم بنشاط يعارض تعريف إسرائيل كـ«دولة يهودية وديمقراطية»، أو يحيي يوم استقلال الدولة أو يوم تأسيس الدولة على أنه يوم حزن وحداد. ودرج الفلسطينيون في إسرائيل على إحياء يوم استقلال إسرائيل الرسمي بكونه ذكرى وطنية للحداد وتنظيم نشاطات سياسية مختلفة. وذكرى يوم أن اللائون العرب، كما سيلحق القانون ضررا كبيرا بمبدأ المساواة وبحق المواطنين العرب في الحفاظ على تاريخهم وثقافتهم، وذلك لأنه يجرمهم من حقهم في إحياء ذكرى النكبة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من تاريخهم كعرب فلسطينيين، كما اختتم المركز.

هذا التقييم للقانون ومخاطره تم تايده أيضا في التماس قضائي إلى المحكمة العليا قدمه المركز المذكور بالاشتراك مع «جمعية حقوق المواطن»، ضد الحكومة الإسرائيلية، مطالبا بإلغائه. وجاء الالتماس باسم مؤسسات مختلفة مهددة كلها هي وشبيهاتها بالتضرر من القانون الذي يسمح لوزير المالية برفض الغرامات، كالمدارس والجامعات والسلطات المحلية، إذا ما قامت بتنظيم برامج يشار فيها إلى «يوم الاستقلال، أو يوم قيام دولة إسرائيل، كيوم حداد»، أو تقوم بتنظيم مناسبات تنفي «تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية»، بين تلك الهيئات مدارس عربية ككلية العربية الأثوثوكسية في حيفا، ومدارس عربية- يهودية مشتركة مثل مدرسة الجليل ثنائية اللغة في مسغاف، ومحاضرون جامعيون أحدهم البروفسور أورن فينكحئيل من جامعة بن- غوريون في بئر السبع.

وفقا للمؤسسات الحقوية النقدية الراضة للقانون،

جاء في تقرير نشرته صحيفة «معاريب» الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الفائت أن السفارة الصينية في إسرائيل أقامت، يوم ١٦ أيلول الحالي، احتفالا في مناسبة ذكرى مرور ٦٩ عاما على تأسيس جمهورية الصين الشعبية. وخلال هذا الاحتفال، الذي أقيم في متحف تل أبيب، أشاد السفير الصيني في إسرائيل جانغ يونغ بالعلاقات الوثيقة القائمة بين الدولتين وبتأقفاقيات التجارة والسياحة المتبادلة، وثن دور الصين في النمو الاقتصادي في العالم. وأوضح السفير الصيني، من ضمن أمور أخرى، أن حجم التجارة بين الصين والدول التي وقعت معها اتفاقيات تبادل تجاري خلال الأعوام الخمسة الفائتة تجاوز مبلغ ٥ تريليون دولار، وأن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاوز مبلغ ٧٠ مليار دولار.

وأضاف التقرير: مع أن عمر منظومة العلاقات المباشرة بين

تغطية خاصة: الهجوم المستمر على المحكمة الإسرائيلية العليا

الرئيسة السابقة للمحكمة العليا مريام ناؤور:

المحكمة الإسرائيلية العليا لم تكن فرعاً لحركة ميرتس في أي يوم!

«قوى كثيرة تنشط وتعمل من أجل إضعاف الديمقراطية في إسرائيل وزعزعة أركانها»! «قانون القومية» زائد عن الحاجة ولم يحقق شيئاً لم يكن موجوداً، سواء بتعريف الدولة أو رموزها، لكن الأهم هو «قانون العودة» الذي يضمن لأي يهودي حقاً وأتوماتيكياً وحصرياً في القدوم إلى إسرائيل والمواطنة فيها» «احتمال إلغاء هذا القانون في المحكمة العليا ضئيل جداً»!



مريام ناؤور.

حادثة للقانون وللمبادرين إلى سنه ولمؤيديه، جازما بأنه «قانون عصري». وقال، في مقابلة إذاعية (في تموز الأخير) هي الأولى منذ خروجه إلى التقاعد من المحكمة العليا في آب ٢٠١٧، إنه لو كان لا يزال قاضيا في المحكمة العليا لأقرّ عدم دستورية القانون وقرر إلغاءه، بالتأكيد، مبررا عن أمه في أن يسير زملاؤه في المحكمة العليا في هذا الاتجاه. ووصف جبران «قانون القومية» بأنه «قانون سيء، زائد عن الحاجة ولا يضيف احتراما لكتاب القوانين في دولة إسرائيل. فهو يخلو من أية إشارة إلى مبدأ المساواة، باعتبار الحق في المساواة أحد الحقوق الأساسية والأكثر أهمية في أية دولة من دول العالم الديمقراطي، وهو ما كان ينبغي أن يكون في دولتنا أيضا. لكن هذا لم يحدث للأسف، وسط تجاهل تام لنص وثيقة الاستقلال ولمصادر الشعب اليهودي ولأقوال قادته الكبار»!

القانوني» بشأن صلاحية المحكمة العليا في إلغاء قانون أساس (خلافا للقانون العادي)، وهو السؤال المطروح الآن على طاولة المحكمة العليا من خلال اللجان التي قُدمت إليها للمطالبة بإلغاء «قانون القومية» بدعوى أنه «غير دستوري». ومع ذلك، لم تجد ناؤور حرجا في التعبير عن رأيها بشأن فرص هذه اللجان وقالت إنها «تفتقر أن احتمال إلغاء هذا القانون إلغاء كليا هو احتمال ضئيل جدا». وأضافت: «الليل الذي يمكن ويجب عمله هو تعديل القانون بروح مبادئ وثيقة الاستقلال، بحيث تضمن المساواة لكل مواطني الدولة. يجب تهدئة الخواطر والأجواء وضمان المساواة لبناء جميع الأقليات. هذا هو الليل الذي يجب عمله»!

يذكر أن النائب السابق لرئيسة المحكمة العليا ناؤور، القاضي العربي المتقاعد سليم جبران، كان قد تطرق هو الآخر إلى «قانون القومية» بتوجيه انتقادات

صدرت ضد المحكمة العليا، بما في ذلك من جهات التشريعية (الكنيست)، لا تناسب دولة يهودية وديمقراطية تحترم سلطة القانون واستقلالية الجهاز القضائي ولذا فهي غير شرعية! وأضافت: «لكن المحكمة ستواصل السير في طريقها، من دون خوف أو مراعاة»!

وكان صوت وزيرة العدل، أييلت شاكيد، من أبرز الأصوات الوزارية، ارتفاعا وحدة، في مهاجمة المحكمة العليا على خلفية قرارها المذكور، إذ اعتبرت شاكيد أن «إلغاء مخطط الغاز يشكل تدخلا سافرا وفظا وازدنا عن الحاجة في قرارات الحكومة ويعود بضرر جسيم على الاقتصاد الإسرائيلي». وأضافت: «لا يفعل أن تكون الحكومة هي المسؤولة عن اقتصاد الدولة وازدهارها، بينما تجردها المحكمة من الصلاحية اللازمة لتأدية هذه المهمة وتحمل هذه المسؤولية. لا يمكن العمل بهذه الطريقة في دولة تتمتع بالإدارة السليمة». وختمت: «إن من يتحمل عبء المسؤولية وواجب تقديم التقارير هو الذي ينبغي أن يكون مخول الصلاحيات»!

«قانون القومية» زائد عن الحاجة!

في ردها على سؤال عن «قانون القومية» (قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي)، الذي سنه الكنيست الإسرائيلي في التاسع عشر من تموز الأخير، رأت رئيسة المحكمة العليا الإسرائيلية السابقة، ناؤور، أن «قانون القومية هو قانون زائد عن الحاجة، إذ لم تكن ثمة أية حاجة لسن مثل هذا القانون، ناهيك عما يثيره من مشاعر اغتراب قاسية لدى مواطني إسرائيل غير المنتمين إلى الشعب اليهودي». وأوضحت: «تولد لدى أبناء الأقليات المختلفة - الدروز، العرب، الشركس وغيرهم - شعور قاس بأن هذا القانون يحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية. وحتى لو يكن هذا صحيحا في المستوى العملي ولم يطرأ أي تغيير فعلي على أوضاعهم السابقة، إلا أن مشاعر الاغتراب والإهانة تبقى قوية جدا».

أكدت ناؤور أن «معدي هذا القانون ومؤيديه لم يحققوا أي شيء لم يكن بين أيديهم من قبل، فدولة إسرائيل أنشئت بكونها الدولة القومية للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، كما أن قانون العلم والرموز يضمن ويكرس الرموز اليهودية، لكن الأمم هو «قانون العودة»، بكونه القانون المركزي الذي يضمن الدخول إلى إسرائيل والمواطنة فيها بصورة أوتوماتيكية لليهود بصورة حصرية فقط». وقالت ناؤور إنها «كانت تفضل لو أن هذا القانون لم ير النور أصلا»، لكنها رفضت الخوض في «السؤال

جرى انتخابهم من قبل لجنة تعيين القضاة الحالية التي ترأسها الوزيرة شاكيد، لكن هذا لا يعني أن هؤلاء القضاة هم على صورة أعضاء اللجنة ومثالهم، أو على صورة أي من أعضاء اللجنة ومثاله». وأضافت: «أستطيع القول، بناء على تجربتي في المحكمة العليا لسنوات طويلة، إن أي إنسان، بمن في ذلك القاضي الذي جرى تعيينه، لا يستطيع أن يعرف كيف وماذا ستكون قراراته في المستقبل. حقيقة أن القاضي متدين ليست دليلاً، مطلقا، على أنه لن يكون ليبراليا ولن يعتمد منهج الفاعلية القضائية، بل سيكون محافظا... وأقترح على الجميع التريث وفحص الأمور بعد عشر سنوات من اليوم للتأكد مما إذا كانت المحكمة العليا قد حادت عن مسارها أم لا».

«الثورة الدستورية غير قابلة للرد»

ردا على سؤال آخر حول التحريض المتزايد باستمرار (وخاصة في أوساط اليمين السياسي والديني) ضد المحكمة العليا الإسرائيلية واتهامها بأنها «انتزعت وتنتزعت لنفسها صلاحيات وقوة لم يولها القانون إياها» منذ بدء ما يطلق عليه في إسرائيل اسم «الثورة الدستورية»، في إثر سن «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» في العام ١٩٩٢، وحول تصريحات السياسيين من اليمين، بصورة تهديدية، بأنه قد آن الأوان وأصبحت الظروف مواتية الآن لإحداث «ثورة مضادة» تعيد الجهاز القضائي في إسرائيل إلى فترة ما قبل «الثورة الدستورية»، قالت ناؤور إن «الثورة الدستورية هي تطور غير قابل للعكس أو الرد». وأضافت: «أعتقد، أيضا، بأن بعض الجهات التي عارضت «الثورة الدستورية» في الماضي أصبحت تقز بها وبضرورتها اليوم، إقرارا فعليا. وفي كل الأحوال، لا أفهم لماذا يريد البعض جر الدولة إلى السوء وتمييزها عن الدول الديمقراطية الأخرى».

وذرت ناؤور من أن «قوى كثيرة تنشط وتعمل من أجل إضعاف الديمقراطية في إسرائيل وزعزعة أركانها»، لكنها رفضت وصف «الديمقراطية» في إسرائيل بأنها «هشة».

يذكر أن ناؤور كانت قد أطلقت في الماضي، إبان إشغالها منصب رئيسة المحكمة العليا، تصريحات حادة للجهة تصدت فيها للهجوم الذي يشنه اليمين الإسرائيلي وقادته، السياسيون والدينيون، ضد الجهاز القضائي بشكل عام والمحكمة العليا بشكل خاص، معتبرة أن «النقد الذي يوجهه رئيس الحكومة والوزراء للمحكمة العليا وقضاتها غير شرعي». وقالت ناؤور آنذاك (في إثر إلغاء المحكمة العليا «مخطط الغاز الطبيعي» الذي وضعتة الحكومة الإسرائيلية): «إن بعض التصريحات التي

رفضت رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا السابقة، القاضي (المتقاعدة) مريام ناؤور، بحزم، تهمة «اليسارية» التي يلصقها اليمين الإسرائيلي بالمحكمة العليا بوصفها أنها «فرع لحركة ميرتس»، وأكدت أن «المحكمة العليا لم تكن فرعاً لحركة ميرتس في أي يوم من الأيام»!

وجاء تأكيد ناؤور هذا في سياق مقابلة صحافية أجرتها معها صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية ونشرتها في ملحقها الأسبوعي يوم الخميس الأخير (٩/٢٠)، لتكون المرة الأولى التي تتحدث فيها ناؤور إلى وسيلة إعلام منذ إنهاء مهام منصبها وخروجها إلى التقاعد، في تشرين الثاني ٢٠١٧، متممة بذلك ٣٧ عاما في سلك القضاء، منها ١٦ عاما في المحكمة العليا التي تولت رئاستها لمدة سنتين ونصف السنة، من كانون الثاني ٢٠١٥ حتى تشرين الأول ٢٠١٧.

وأوضحت رئيسة المحكمة العليا السابقة أن هذه المحكمة لم تكن يوما فرعاً لميرتس أو لأي حزب آخر. كذلك اليوم، أيضا، بعد تعيين القضاة الستة الجدد في عهد وزيرة العدل الحالية، أييلت شاكيد، لم تصبح المحكمة العليا ولن تصبح فرعاً لحزب محافظ، أيًا كان».

وكانت ناؤور تردّ على سؤال الصحيفة حول التصريح الذي أدلت به الوزيرة شاكيد، ضمن مقابلة مع الصحيفة ذاتها قبل نحو ثلاثة أسابيع (٩/٦)، وقالت فيه إنه «منذ اليوم، وبفضل التعيينات التي أجريتها أنا في تركيبة قضاة المحكمة العليا الشخصية، لم تعد هذه المحكمة فرعاً لحركة ميرتس، بل أصبحت تمثل جميع الشرائح السكانية في إسرائيل»! وأضافت شاكيد: «في الماضي، كانت قطاعات من المواطنين تشعّر بأن المحكمة العليا لا تمثلها، بينما أصبحت اليوم تمثل جميع الفئات... أصبحت أكثر تنوعا وأكثر محافظة. لكن الشيء الوحيد الذي ما زال ينقصها هو تعيين قاض حريدي فيها»!

(تالطت تقريرا منفصلاً على هذه الصفحة عن تصريحات شاكيد ضد المحكمة العليا وقضاتها وردود الفعل عليها).

من جهتها، قالت ناؤور إن «تعيين القضاة الجدد في المحكمة العليا يتم بتسويات توافقية بين جميع مركبات لجنة تعيين القضاة (مركبات، بمعنى التمثيلية التي تشكل منها اللجنة: الحكومة، الكنيست، المحكمة العليا ونقابة المحامين) ولا أعتقد بأنه من الصحيح اعتبار أن القضاة الجدد الستة هم من تعيين وزير العدل شاكيد، لمجرد أن تعيينهم جرى في عهد توليها هذه الوزارة... صحيح أن القضاة الستة جميعهم قد

حرب إيديولوجية . سياسية متواصلة على المحكمة العليا!

إنها قيادة عنيفة فتفتعل صدامات وخلافات بين شرائح السكان المختلفة. بين اليهود والعرب، بين الحريديم وغير الحريديم».

أكد باراك أن «المحكمة العليا الإسرائيلية تعتمد درجة عالية من ضبط النفس والرقابة الذاتية، لكن المشزّع (الكنيست) والمنعّد (الحكومة) أيضا ملزمان بضبط النفس وبالرقابة الذاتية. لا يجوز للمشزّع فعل كل ما يستطيع أن يفعل. عليه أن يفهم أنه يعيش في مجتمع مركب ومعقد، مجتمع أسباط كما وصفه رئيس الدولة، وعلى المشزّع أيضا أن يبدي اهتماما واعتبارا كافيين ولائقين بالفرد، بالأقليات وبكل من لا يتفق معه». وأضاف: «لأسف الشديد، لا تتعامل سلطات الحكم لدينا - وخاصة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية - مع الأقلية العربية بصورة لائقة مبنية على التفهم والاحترام».

ورأى باراك أن «استخدام القوة من جانب القيادة السياسية يشكل تعبيرا واضحا عن انعدام الثقة بالنفس، تعبيرا عن انعدام الثقة بقوتها وبقوة كلماتها وأفكارها. وتفتقر القيادة السياسية الحالية إلى الثقة بأنها قادرة على الإقناع، ولذا فبدلا من محاولة الإقناع، تلجأ إلى استخدام القوة. ليس في هذا سوى دليل على انعدام الثقة والإيمان بنفسك وبطريقك».

وعن التذرع بالحكمة والقدرة على الحكم لشحن هجوم تلو الآخر على المحكمة العليا وتعميق الإجراءات العملية لإحداث تغييرات جوهرية في بنيتها وأداها، قال باراك إن «الحكمة ليست إلا كلمة نظيفة تستخدم للتغطية على أعمال وتصرفات مخالفة للقانون». وأضاف: «هذه ذريعة للتوصل من نهايتها، وإنما إلى نهايتها الفعلية والحقيقية».

الرامي إلى بث التحريض» عن «هيمنة المحكمة العليا على الكنيست أو استيلاء المحكمة العليا على إرادة الشعب». وقالت: «ربما كانت كلمة تحريض كلمة حادة وخطيرة، لكن ما معنى هذه المحاولة لإحداث شرح بين المحكمة وبين الشعب؟».

وقال قاضي المحكمة العليا المتقاعد والمستشار القانوني للحكومة سابقا، البروفسور إسحاق زامير، إن «إسرائيل لم تشهد هجوما فظا وخطيرا كهذا على المحكمة العليا من قبل». وتساءل: «من الذي سيدافع عن المحكمة والجهاز القضائي إذا كانت وزيرة العدل هي التي تقود هذا الهجوم الكاسح؟». ثم أضاف: «القضاة لا يعيقون الحكومة. الوزير الذي يتصرف بحكمة وبصورة لائقة يكون قادرا على الحكم... إذا كانت الحكومة تعني التسبب والانفلات فعندئذ نعم من واجب المحكمة العليا أن تقف في وجهها وتمنعها... على كل مواطن أن يعي أن لا صلاحيات لدى الحكومة سوى ما خولها القانون من صلاحيات وإلا فهي حالة من الفوضى أو من الدكتاتورية». وتساءل زامير: «هل يقرر الوزير شخصيا ما هي الصلاحيات التي يحددها له القانون؟ هذا ما يحصل في الأنظمة التوتاليتارية، لا في الأنظمة الديمقراطية».

وفي وقت سابق، هذا العام، كان رئيس المحكمة العليا السابق أهارون باراك - «المتهم» بأنه «قائد الثورة الدستورية» قد تطرق في مقابلة صحافية إلى الحرب الإيديولوجية - السياسية المتواصلة التي يشنها اليمين الإسرائيلي وقادته، في الحكومة والكنيست وخارجهما، ضد الجهاز القضائي وفي مقدمته المحكمة العليا، مشيرا إلى أن «إسرائيل تشهد في الفترة الأخيرة توجهها بيزر بصورة أساسية في أوساط القيادات السياسية يقوم على الاعتقاد بأن القوة تتفوق على الحاجة إلى فهم الآخرين وتفهمهم وعلى الحاجة إلى البحث عن نقاط الاتفاق والتوافق». وأضاف: «إن القيادة السياسية الحالية تسترشد بمبدأ حق القوة، لا قوة الحق».

وخلصت شاكيد إلى إطلاق تحذير غير مسبوق في لهجته التهديدية الصريحة نحو المحكمة العليا وقضاتها، فقالت: «إن سلب الشعب صلاحيته في تحديد طابع دولته تحت مسميات مختلفة يهدم قاعدة العملية الديمقراطية. فمن شأن التضحية بالمبادئ والأسس القومية على مذبح القيم الكونية أن تنتهي إلى التضحية بالمبادئ والقيم والأسس الديمقراطية نفسها»! وأضافت: «إذا ما مارست المحكمة العليا الرقابة القضائية على قانون أساس (أي قانون القومية عينا) فسيكون هذا بمثابة هزة أرضية، لا قضائية فحسب بل سياسية أيضا. إنه زلزال سيضرب مبنى الحكم وسيشعل حربا بين السلطات المختلفة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)!!»

هذه التصريحات، بما تضمنته من تحذيرات ولهجة تهديدية صريحة مباشرة تصدر عن وزيرة العدل المسؤولة المباشرة عن الجهاز القضائي والمحاكم، أثارَت - كما ذكرنا - عاصفة من ردود الفعل الغاضبة والمنندة، لم تقتصر على خصومها السياسيين - الحزبيين في المعارضة البرلمانية فقط، بل تعدتها إلى عدد من أبرز الحقوقيين والقضاة في إسرائيل، ممن راوا فيها «إعلان حرب شعواء على المحكمة العليا والجهاز القضائي برتمه، بل على النظام الديمقراطي كله في دولة إسرائيل».

فرئيسة المحكمة العليا السابقة والنائبة العامة للدولة سابقا، دوريت بينيش، وصفت هذه التصريحات بأنها «تجاوز لخطوط حمراء» لأنها تتضمن «أقوالا خطيرة جدا، ومتطرفة لم أسمع مثيلا لها من قبل وهي لا تعكس واقع نظام الحكم الحقيقي في إسرائيل».

وقالت بينيش إن ما ورد في تصريحات الوزيرة شاكيد «هي تعابير ديماغوغية مستوحاة من أنظمة حكم أخرى، مختلفة، وتجبر عن قصور حاد في فهم ماهية الديمقراطية ومعانيها».

ورفضت بينيش ما وصفته بـ «الحديث الديماغوغي

أن يكون مخول الصلاحيات»!

ومؤخرا، أثارَت شاكيد عاصفة جديدة أخرى من ردود الفعل الغاضبة حينما قالت إن «القضاة يواصلون خطرة في إثر أخرى، فصل أنفسهم عن القوانين القائمة وأخذوا يعتبرون أنفسهم واضعي ومصممي القوانين المرغوب فيها. ومن كونها مسؤولة عن تفسير القانون، حولت المحكمة العليا نفسها إلى مسؤولة عن وضع وتصميم السياسات»، ثم تطرقت شاكيد إلى احتمال اتخاذ المحكمة العليا قرارا يقضي بإلغاء «قانون القومية» الجديد، استجابة للالتامسات التي قدمت إليها ضد، فأطلقت تحذيرا قالت فيه: «إذا ما قررت المحكمة العليا أن قوانين الأساس أيضا هي قوانين غير مصنعة من الرقابة القضائية، فسيكون ذلك بمثابة سلب الشعب حقه وقدرته على التأثير وإرساء القواعد الدستورية المناسبة، من خلال ممثليه المنتخبين، في الكنيست والحكومة. وبهذا، سينيها الشعب مهمته ودوره في ما كان معروفا حتى اليوم بأنه نظام ديمقراطي في إسرائيل»!

وانتقدت شاكيد، في خطاب ألقته ضمن «مؤتمر القضاء» الذي عقدهته نقابة المحامين في مطلع شهر أيلول الجاري، عدم اتخاذ المحكمة العليا قرارا فوريا يقضي برفض وشطب جميع اللتامسات المقدمة إليها ضد «قانون القومية»، لكونه «قانون أساس»، وقالت إن سلوك المحكمة العليا هذا «يجعل الشعب عديم الأهمية والجدوى ويفقده أي دور في الهيكلية الدستورية الجديدة التي تصممها وتشكلها المحكمة العليا»! واعتبرت شاكيد أن «العملية التي تتعرض لها دولة إسرائيل خلال العقود الأخيرة تحدث تغييرا جوهريا بعيد الأثر في بنية الحكم فيها. هذا النهج سيقودنا نحو الانتقال من سلطة الشعب إلى سلطة «مجلس حكماء القانون» (على غرار «مجلس حكماء التوراة»!)، ومن النظام الديمقراطي إلى حكم الفلاسفة»!

لا تبدّل وزيرة العدل في الحكومة الإسرائيلية الحالية، أييلت شاكيد، ممثلة عن حزب «البيت اليهودي» اليميني المتدين، أي جهد في إخفاء أو طمس أو حتى تليفيق رفضها، بل عداؤها الإيديولوجي - السياسي لنهج المحكمة العليا بكونها الهيئة الأعلى في الجهاز القضائي - الذي تتولى شاكيد مسؤولة مباشرة عنه، بحكم منصبها هذا - في دولة تعتبر نفسها ديمقراطية تعتمد شرعة قوانين تضمن الحقوق الليبرالية.

ولا تفوّت هذه الوزيرة أية فرصة، منذ يومها الأول في منصبها هذا، لتأكيد هذا الخلاف/ العداة وتأجيجه، ثم للتوضيح بأنها مصرة على إنجاز ما تعتبره «تغييرا جوهريا» - هو «الثورة المضادة» - يتمثل في إحكام قبضة اليمين على الجهاز القضائي برتمه، ليس فقط في تركيبة القضاة الشخصية في المحكمة العليا وإنما في منهجيات عملها أيضا، متذرة بضرورة الحفاظ على مبدأ «الفصل بين السلطات» بما يضمن «القدرة على الحكم» (للمحكمة) والسلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) يكونهما «منتخبتين وتمثلان الشعب»، بعدما «استولت» السلطة القضائية (المحاكم عموما، والمحكمة العليا خصوصا)، غير المنتخبة وغير التمثيلية، على «مقاليد الحكم» من خلال «الثورة الدستورية» التي أحدثتها ابتداء من العام ١٩٩٢، في إثر سن «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» وما عمدت إليه المحكمة من تركيس للحقوق الفردية الليبرالية استنادا إلى هذا القانون وتفسيراتها القضائية له.

ليس من السهل الإشارة إلى تصريح واحد بعينه من جملة تصريحات كثيرة جدا أطلقها شاكيد في سياق معركتها هذه وبهذا المعنى، منذ بدء توليها منصبها الوزاري الحالي. لكن من أبرزها، مثلا، قولها إن «من يتحمل عبء المسؤولية وواجب تقديم التقارير (أي الحكومة والكنيست) هو الذي ينبغي

إعداد: بروهوم جرابيس

«المشهد» الاقتصادي

تراجع المؤشرات الاقتصادية في إسرائيل يثير قلق الأوساط الرسمية والخاصة!

«التضخم المالي بدأ يقفز عن حاجز الحد الأدنى لأول مرة منذ خمس سنوات* جباية الضرائب تتراجع، والفائض يختفي بعد خمس سنوات سجلت كل منها فائضاً بنسبة ٦٪* البطالة عادت لترتفع مجدداً رغم أنها تبقى قليلة جداً نسبياً* تعزز احتمال أن يرفع بنك إسرائيل الفائدة في الشهرين الأخيرين من العام الحالي*



شأن استبدال الأشخاص أن يتبعه تغيير في التوجهات؛ فعلى سبيل المثال تقول التقارير الاقتصادية إن في اللجنة المختصة بالفائدة في بنك إسرائيل عضوا واحدا من أصل أربعة يطلب باستمرار برفع الفائدة البنكية.

بين قلق وتفاؤل

ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن وصفته بأنه مسؤول كبير في وزارة المالية قوله: «لاسفنا إن الفائض الكبير في جباية الضرائب وفي الموازنة العامة، الذي عرفناه في السنوات الأخيرة قد انتهى، ونحن عمليا في عهد جديد». وقد كان الفائض في السنوات السابقة ناجما عن صفقات ضخمة في الاقتصاد الإسرائيلي، مثل بيع شركات ضخمة، خلال العامين الماضيين، بينما هذا العام لا توجد صفقات بهذا المستوى، كما أن سلطة الضرائب كانت قد أجلت في وقت سابق قسما من مرتجعات ضريبية للجمهور، وهو ما يتم تسديده في العام الجاري. وحسب المسؤول فإن هذا التراجع في جباية الضرائب من شأنه أن يزيد العجز في الموازنة العامة.

وهذا يناقض ما قاله مسؤول آخر في وزارة المالية للصحيفة بأن مؤشرات النمو المنخفضة، وارتفاع نسبة البطالة مجددا، وارتفاع أسعار البيوت من جديد، يستوجب التفكير من جديد في وضعية الاقتصاد. وعلى هذا الأساس فقد تشكل في مطلع الشهر الجاري طاقم في وزارة المالية يضم ممثلين عن مؤسسات مالية واقتصادية رسمية لمتابعة هذا الأمر ولوضع آليات لمنع التدهور.

إن كان كلون قد ألمح سابقا إلى احتمال خفضها إلى نسبة ١٦٪، بدلا من ١٧٪ اليوم.

الفائدة البنكية

وأمام واقع التضخم المالي، فإن الأنظار باتت تتجه أكثر نحو الفائدة البنكية، التي ستبقى في الشهر المقبل تشريرين الأول عند مستواها، (٠.٠٪، للشهر الـ ٤٤؛ على التوالي، والاعتقاد السائد هو أن بنك إسرائيل قد يعلن عن رفع الفائدة البنكية، إما في شهر تشرين الثاني، أو كانون الأول، الأخير من العام الجاري، وذلك إلى نسبة ٠.٢٥٪، لتكون وفق تقديرات بنك إسرائيل في نهاية العام ٢٠١٧. وبرغم أن البنك توقع مرارا رفع الفائدة في العامين الماضيين، فإن وتيرة التضخم وتعزز قيمة الشيكال أمام الدولار، كانت تمنع ذلك.

غير أن محافظة بنك إسرائيل، كارنيت فلوغ، أعلنت مباشرة أنه لن يكون ارتفاع في الفائدة البنكية، طالما أن التضخم لا يتمركز لعدة أشهر في قلب النطاق الذي حددهت السياسة الاقتصادية، ما بين ١٪ إلى ٢٪، وهذا ما فسره المحللون بأن البنك سيرفع الفائدة إذا رسا التضخم لعدة أشهر عند نسبة ٢٪، وفي حال كان هذا فعلا قصد البنك المركزي، فإن الفائدة لن ترتفع في هذا العام، ولا حتى في النصف الأول من العام المقبل، خاصة وأن سعر صرف الدولار أمام الشيكال تراجع مجددا في الشهر الأخير، وهبط عن حاجز ٣.٦ شيكل للدولار، بعد أن قفز حتى قبل شهرين عن حاجز ٣.٧ شيكل للدولار، في حين أن رفع الفائدة سيزيد من أقبال المستثمرين على الأسواق المالية الإسرائيلية، ما سيساهم في خفض أكثر لسعر الدولار، وهو ما ينعكس سلبا على قطاع الصادرات.

لكن فلوغ ستفاد منصبها في شهر تشرين الثاني المقبل، إذ أبلغت وزير المالية موشيه كلون، ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أنها ليست معنية بطلب تمديد ولايتها إلى ولاية أخرى من خمس سنوات، ومن

ويستدل من التقارير الأخيرة لسلطة الضرائب، الصادرة في الأيام الأخيرة، أنه عمليا لم يعد فائض في جباية الضرائب، فحتى الفائض القليل الذي تم تسجيله في النصف الأول من العام الجاري بدأ يتلاشى، خلفا لما كان في السنوات الخمس الأخيرة على الأقل. يضاف إلى هذا أن صرف الميزانية العامة بات أقرب إلى نسبة ١٠٠٪، ما أمسى يهدد الاحتياط الذي تنص عليه موازنة العام الجاري.

تراجع جباية الضرائب

ويستدل من التقارير الأخيرة لسلطة الضرائب، الصادرة في الأيام الأخيرة، أنه عمليا لم يعد فائض في جباية الضرائب، فحتى الفائض القليل الذي تم تسجيله في النصف الأول من العام الجاري بدأ يتلاشى، خلفا لما كان في السنوات الخمس الأخيرة على الأقل. يضاف إلى هذا أن صرف الميزانية العامة بات أقرب إلى نسبة ١٠٠٪، ما أمسى يهدد الاحتياط الذي تنص عليه موازنة العام الجاري.

ونذكر أنه في السنوات الخمس الأخيرة كانت تسجل خزينة الضرائب فائضا بنسبة ٦٪ بالمعدل، وهذا كان مليارات الدولارات، أتاحت للحكومة تقليص الدين العام، وتحويل قسم منه إلى ميزانية الجيش، إضافة إلى الفائض الحاصل في الموازنة العامة، وطيلة تلك السنوات كانت الحكومة تسعى، في الشهرين الأخيرين من كل عام، لزيادة الصرف للوصول إلى سقف العجز المالي المحدد في كل واحدة من ميزانيات السنوات الأخيرة.

أما حاليا، وحسب التقارير، فإن الفائض يتراوح ما بين ١٪ إلى ٢٪، وهناك احتمال لتلاشي هذا الفائض مع اكتمال العام الجاري، إذ قال تقرير لوزارة المالية، صدر في نهاية شهر آب الماضي، إن كل المؤشرات تدل على أنه في هذا العام لن يكون فائض في جباية الضرائب، بالتقدير الذي كان في السنوات الخمس الماضية، التي كان فيها المعدل السنوي للفائض ٦٪، أعلى مما هو مخطط، بينما يجري الحديث حاليا عن فائض لهذا العام قد لا يتجاوز نسبة ٢٪، ما سيجدد بالضرورة برامج التخفيض الضريبي، الذي وضعه وزير المالية موشيه كلون، مع رئيس حكومته بنيامين نتنياهو، في النصف الأول من العام الجاري، وعمليا لا يوجد اليوم أي حديث عن أي تخفيض ضريبي.

وتقول صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن الحديث انتهى عمليا حول تخفيض ضريبة القيمة المضافة،

تثير المؤشرات الاقتصادية الإسرائيلية، على مختلف الصعد، قلقا جديا في الأوساط الاقتصادية الرسمية والخاصة الإسرائيلية. وبحسب ما يراه محللون، فإن إسرائيل على شفا انتهاء سنوات جيدة للاقتصاد، بتضخم منخفض، وبطالة تلامس الصفر، وكذا فائدة بنكية من الأقل عالميا، وفائض كبير سنويا في الضرائب والموازنة العامة، إذ أن كل التقارير تشير إلى انقلاب في هذه المؤشرات، ما يعني أن الاقتصاد سيدخل مرحلة أخرى غير تلك التي عرفتها إسرائيل في السنوات الأخيرة.

فقد أظهر الاقتصاد الإسرائيلي، في السنوات الـ ١٢ الأخيرة على وجه الخصوص، متانة جعلته يجتاز الأزمة المالية العامة، في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، من دون أي أضرار تذكر على المستوى الاستراتيجي، وقد عايش الاقتصاد ركودا لبضعة أشهر في العام ٢٠٠٩، وعاد النمو إلى وتيرة أعلى.

وقال الملحق الاقتصادي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» إن مسؤولين كبارا في الوزارات وفي المؤسسات الاقتصادية الرسمية، وفي شركات كبرى، يشعرون بقلق، فقد انقلبت المؤشرات دفعة واحدة، وفي حين سجل النمو في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٤.٨٪، فإن الربع الثاني سجل ارتفاعا بـ ٢٪، وهذه نسبة ركود، لكونها تلامس نسبة التكاثر السكاني السنوي، وهي حوالي ١.٩٪.

وقد يضطر بنك إسرائيل ووزارة المالية إلى تعديل تقديراتهما للنمو الاقتصادي للعام الجاري. فقد أشارت آخر توقعات للنمو الاقتصادي، صادرة عن البنك المركزي، أن النمو في هذا العام سيرتفع بنسبة ٣.٧٪، بدلا من نسبة ٤.٣٪ وفق تقديرات سابقة، في حين سيرتفع النمو في العام المقبل ٢٠١٩ بنسبة ٣.٥٪، وهذا مطابق للتقديرات السابقة، أما تقديرات وزارة المالية للنمو في العام الجاري، فهي ما تزال عند نسبة ٣.٥٪، بينما تقديرات منظمة التعاون مع الدول المتطورة OECD مطابقة لتقديرات بنك إسرائيل المركزي، فقد سبقته بهذه التقديرات منذ أشهر.

وكان النمو قد سجل في العام ٢٠١٧ نسبة ٤.٣٪، بعد أن كان قد سجل في العام ٢٠١٦ ارتفاعا بنسبة ٤٪، فاجتازت الأوساط الاقتصادية. أما التضخم المالي، فقد سجل في شهر آب الماضي ارتفاعا بنسبة ٠.٠٪، وبذلك بات التضخم في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري بنسبة ١.١٪، في حين أن التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفع بنسبة ١.٢٪. وهذا عمليا تضخم في نطاق الهدف الذي وضعته السياسة الاقتصادية في سنوات الألفين، ما بين ١٪ إلى ٣٪. وحسب التقديرات الأولية، فإن التضخم سيكون في العام الجاري ما بين ٠.٨٪ إلى ١.٢٪.

وحتى الآن، تتفق جميع التقديرات على أن السوق الإسرائيلية مقبلة على موجة غلاء في شتى القطاعات، وليس فقط في أسعار البيوت، التي تتخبط التقارير بشأن ارتفاعها أو تراجعها، إذ أن الحديث يجري أساسا عن ارتفاعات أكثر في أسعار المواد الغذائية، وأبضا في أسعار الخضراوات والفواكه، في حين أن أسعار النفط في العالم باتت أعلى مما كانت عليه في النصف الأول من العام الجاري، ما سيقود حتما إلى رفع أسعار الوقود، إلا إذا تراجع سعر صرف الدولار مجددا أمام الشيكال.

وعلى صعيد البطالة، فقد سجلت في شهر آب الماضي نسبة ٤.٢٪، بعد أن وصلت في الثالث الأول من العام الجاري أدنى مستوى لها، ٣.٨٪، إلا أن محللين يقولون إن البطالة ما تزال متدنية، لأن النسبة بين من هم في جيل العمل من ٢٥ عاما إلى ٦٤ عاما، ما تزال في حدود ٣.٩٪، وهي نسبة تعدل لبطالة، كون الغالبية العظمى من هؤلاء هم في فترة تنقل من مكان عمل إلى آخر، بمعنى لا وجود لنسبة بطالة مزمنة كبيرة.

موجز اقتصادي

أرباح البنوك الخمسة الكبرى

خلال ٦ أشهر - ١.٤٣٣ مليار دولار!

سجلت البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى في النصف الأول من العام الجاري أرباحا صافية بلغ حجمها مجمعة ٤.٨٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١.٣٤ مليار دولار، زيادة بنسبة ٣٪ عن ذات الفترة من العام الماضي. وبحسب مؤشرات في البنوك، فإن أرباحها النهائية مع نهاية العام الجاري ستواصل ارتفاعها، وهذا على الرغم من ملاحقة السلطات الأميركية لبنكين اثنين، فيما غرمت بنك ليثومي بدوالي ٢٧٠ مليون دولار، على خلفية مساعدة هذه البنوك أثرياء يهود أميركان على التهرب من الضريبة الأميركية.

وسجل أعلى الأرباح في النصف الأول من العام الجاري، بنك ليثومي، الذي يعد البنك الثاني من حيث الحجم، إذ حقق أرباحا بقيمة ١.٦٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٤٥٣ مليون دولار، فيما حل بنك هيوغليم، البنك الأكبر، في المرتبة الثانية من حيث الأرباح، محققا ١.٥٥ مليار شيكل، وهو ما يعادل حوالي ٤٣٠ مليون دولار.

وحل في المرتبة الثالثة بنك ديسكونت، الذي حقق أرباحا بقيمة ٧٤٢ مليون دولار، وهو ما يعادل ٢٠٦ ملايين دولار.

وحل في المرتبة الرابعة من حيث الأرباح بنك مزراحي طفاحوت، إذ حقق قرابة ٥٣ مليون دولار، وهو البنك الرابع من حيث الحجم. وقبل شهرين طلبته السلطات بدفع غرامة بقيمة ٣٧٣ مليون دولار، وهي أعلى بكثير مما دفعها بنك ليثومي. إلا أن الغرامة المقررة على مزراحي طفاحوت تهدد استقرار البنك، الذي كان قد خصص ميزانية احتياطية لدفع الغرامة بقيمة ٤٥ مليون دولار، بمعنى قرابة ١٢٪ مما هو مطالب به، وقد أعلن البنك رفضه دفع الغرامة، وأنه سيشرع بمفاوضات مع السلطات الأميركية. وتذكر في هذا المجال أن بنك هيوغليم ما زال يجري مفاوضات مع السلطات الأميركية، ولكنه أعد حتى نهاية العام الماضي ميزانية احتياطية لدفع الغرامة بقيمة ٣٧٥ مليون دولار، ومن المفترض أن تزداد الميزانية الاحتياطية هذه حتى نهاية العام الجاري.

وفي المرتبة الخامسة، حل بنك هينيليثومي، وهو الأصغر من بين البنوك الخمسة الكبرى، وحقق أرباحا بقيمة ٣٥٢ مليون دولار، وهو ما يعادل أقل من ٩٨ مليون دولار.

وقد حققت البنوك الخمسة المذكورة مداخيل بقيمة ٣.٥٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٦.٦٤١ مليار دولار، من بينها ١.٦١٥ مليار شيكل (١.٨٤ مليار دولار) من العمولات البنكية، التي كانت نسبتها ٢٨.٥٪ من إجمالي المداخيل، فيما كان حجم المداخيل من الفوائد البنكية ١.٥٨٥ مليار شيكل، (٤.٦١ مليار دولار)، ما يعني (٦٧٪ من إجمالي المداخيل. وهذا يعني أن ٥٥٪ من مداخيل البنوك هي فقط من الفوائد والعمولات، وهذا يدل على نشاط البنوك الآخر لتحقيق مداخيلها.

وبلغ حجم الصرف على الرواتب في النصف الأول من العام الجاري، ٨ مليارات شيكل، وهو ما يعادل ٢.٣٢٤ مليار دولار، من المفترض أن صرف الرواتب سيتراجع حتى العام ٢٠١١، مع مباشرة البنوك منذ العام ٢٠١٥ بتقليص أعداد الموظفين، بموجب تعليمات بنك إسرائيل لتقليص ٦ آلاف وظيفة، ابتداء من العام الجاري وحتى العام ٢٠٢١. بعد أن قلصت البنوك في السنوات الثلاث التي سبقت أكثر من ٣ آلاف وظيفة، نسبة كبيرة منها في لموظفين خرجوا للتقاعد، أو استقالوا برغبةاتهم بناء على اتفاقيات خاصة مع البنوك.

تراجع أعداد العمال الأجانب و«المتسولين»

أظهر تقرير إسرائيلي رسمي جديد أن عدد العمال الأجانب في إسرائيل سجل في العام الماضي ٢٠١٧ تراجعاً مقارنة مع العام الذي سبق، ٢٠١٦، في حين قال تقرير آخر إن العمال الأجانب الصالحين على تراخيص عمل يخرجون سنويا إلى بلدانهم ما يعادل ١.٣٣ مليار دولار من الرواتب التي يتقاضونها، وهو ما يعادل ٧٥٪ من إجمالي رواتبهم في البلاد.

ويتضح من تقرير سلطة الهجرة والسكان أنه في العام الماضي كان في البلاد ١٦٦ ألفاً من العمال الأجانب، مقابل ١٦٩ ألفاً كانوا في العام ٢٠١٦. ومن بينهم هناك قرابة ٩٤ ألفاً من ذوي التراخيص العمل، بينما الباقي تواجدهم ليس قانونياً. وفي العام الماضي تم استخدام ٥٧ ألف عامل، وكلهم بدلا من عاملين جدد. و٦١٪ من العاملین الجدد هم من الدول الآسيوية، و٢٥٪ من دول الاتحاد السوفييتي السابق.

ويظهر أيضا أن أكثر من ٥٠ ألفا من العمال الأجانب يعملون في قطاع الترميم البيئي، والمساعدة البيئية لذوي الاحتياجات الخاصة من مسنين وغيرهم، وأكثر من ٢٣ ألفا يعملون في قطاع الزراعة، وأقل من ١٤ ألفا يعملون في قطاع البناء.

وكان من المفترض أن يشهد العام الجاري تدفق ٢٠ ألفا من العمال الصينيين، بموجب قرار من الحكومة الإسرائيلية باستقدامهم، صدر في أوائل العام الماضي، للعمل في قطاع البناء، إلا أنه لم يصل منهم سوى عدد قليل، وفق تقارير الأشهر الأخيرة، وهذا بسبب القيود التي فرضتها الصين لمنع عمالها من العمل في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس المحتلة.

ويقول التقرير أيضا إن أعداد من تسويهم إسرائيل «متسولين» قد تراجع هو أيضا في العام الماضي، من ٤٠ ألفا في ٢٠١٦ إلى ٣٧ ألفا في ٢٠١٧.

في السنة المقبلة سندفع أكثر ونحصل على أغذية أقل!

بقلم: شيني مورس (*)

ها هي الأعياد (العبرية) على وشك الانتهاء، وهذا هو الوقت لتلخيص سنة انتهت، ولنتفحص ما هو متوقع في السنة المقبلة.

في شبكات التسوق للمواد الغذائية كانت هذه سنة جيدة لها. كانت سنة عادت فيها الشبكات لتسجل نمو، بعد ٧ سنوات من حملة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في صيف العام ٢٠١١، على غلاء المعيشة، وكانت المواد الغذائية عنصرا بارزا في الغلاء في حينه، وفي الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية ٢٠١٨، شهدنا نموا بنسبة ٣.٥٪ في سوق المواد الاستهلاكية، وهذا ارتفاع انعكس أيضا ليس فقط بالمداخيل المالية، وإنما أيضا بالكميات التي تم شراؤها، لكن جزءا من الزيادة المالية تابع من ارتفاع الأسعار.

إلا أننا في السنة المقبلة سندفع أكثر ونحصل على أقل، وفي خلفية الغلاء ليس فقط ارتفاع أسعار المواد الخام، وارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق، وإنما عوامل أخرى. فشبكات تسويق الأغذية الكبرى، وإن من وراء الكواليس، لا تسارع للجم ارتفاع الأسعار، التي أعلنت

«تتوقا» و«ستراوتس» خفضتا نسبة السكر في الحليب المزوج بالشوكولاتة، وكذا بالنسبة لشركة «أوسم»، التي بدأت في أيضا تنتج مواد غذائية خالية من السكر، والقائمة تطول.

لكن كل هذا سيزيد علينا الصرف، لأن هذه الشركات تعرض علينا حقا مواد غذائية صحية أكثر، لكننا سنكون مطالبين بدفع أكثر مقابلها. كذلك فإن شركات أخرى بدأت تستعد لرفع تدريجي للأسعار، بعد كل هذه التغييرات، وهذه السنة ستقزز أي الشركات جاهزة لمواجهة كل هذه التحديات، رفع أسعار وتغيير منتجات، وأي شركات ستطاول الى موعد أبعد.

ولا يمكن أن نختم من دون الحديث عن التكنولوجيا، التي تؤثر بشكل كبير جدا على قطاع المواد الغذائية، وبشكل خاص حاجة شبكات تسوق المواد الغذائية إلى مواجهة ظاهرة البيع عن طريق شبكة الانترنت، فحتى الآن لا تنتج شبكات التسوق في إحداث التوازن الذي سيسمح لها تطوير هذا النمط من البيع. وقد حاولت شركات عالمية لجم هذه الظاهرة، إلا أنها اعترفت بفشلها، وقررت الدفع قدما أكثر في هذا الاتجاه.

(*) محلل اقتصادي، عن «غلوبس» بتصرف.

في مقال جديد للمؤرخ هليل كوهن:

مقاربة جديدة للسؤال: «من المسؤول عن نشوء مشكلة اللجوء الفلسطيني؟»

«حربا ١٩٤٨» – روايتان مختلفتان، غير متناقضتين، بل تكمل إحداهما الأخرى* مسألة / مأساة اللجوء الفلسطيني «لم تنشأ نتيجة اقتلاع الفلسطينيين من بيوتهم .سواء جرى ذلك بالقوة أو بدافع الخوف أو استجابة لنداءات قيادات عربية .وإنما جزءاً منعهم من العودة إلى بيوتهم»! * «يمكن الجزم بأن ثمة فرقا حقيقيا بين اجتثاث القوة العسكرية العربية من مدينتي اللد والرملة وبين طرد السكان الذين كانوا يعيشون فيهما، وهو (الطرد) ما ينسجم تماما مع تعريف التطهير العرقي»!*



من المسؤول عن نكبة ١٩٤٨ في إحدى نتائجها الكارثية المركزية المتمثلة في تشريد مئات آلاف الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم وتحويلهم إلى لاجئين، في خارج الوطن أو في داخله؟.

يخوض المؤرخ الإسرائيلي هليل كوهن غمار محاولة جديدة لمقاربة هذا السؤال بكونه أحد الأسئلة الرئيسية المترتبة على الروايتين الإسرائيلية والفلسطينية بشأن «حرب ١٩٤٨»، والمتوالدة منهما، مؤسسا على القول إنه على الرغم من الهوة السحيقة بين هاتين الروايتين، إلا إنهما «لا تناقض إحداهما الأخرى، بل تكلمان بعضهما بعضا، ومشددا على أنه برغم أهمية الأبحاث التاريخية التي درست ظروف وملابسات الرحيل والتشرد الفلسطينيين إبان «حرب ١٩٤٨»، إلا إن مسألة / مأساة اللجوء الفلسطينية «لم تنشأ نتيجة اقتلاع الفلسطينيين من بيوتهم .سواء جرى ذلك بالقوة أو بدافع الخوف أو استجابة لنداءات قيادات عربية . وإنما جزءا منعهم من العودة إلى بيوتهم»!

وتأتي محاولة كوهن هذه ضمن مقالة جديدة تحت عنوان «حربا ١٩٤٨»، نُشرت في العدد الأخير (أب ٢٠١٨) من مجلة «هذا الزمن» (هزمان هزبه) الرقمية الجديدة التي تصدر عن «معهد فان لير» في القدس، وتُعنَى بالقضايا الفكرية والجدل الجماهيري العام.

وهليل كوهن هو أستاذ الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في الجامعة العبرية، في القدس، ومتخصص في العلاقات المتبادلة بين المجتمع الفلسطيني والحركة الصهيونية وإسرائيل، ومؤلف عدد من الكتب حول تاريخ الصراع الإسرائيلي . فلسطيني - أفعالا كتاب ١٩٦٩ . سنة الصعد» الذي صدرت ترجمته العربية عن مركز «مدار» مؤخرا.

يستهل كوهن مقالته الجديدة بالتنبؤيه إلى أن «حرب ١٩٤٨» تطرح، منذ سبعين عاما، سؤالاً متكررا يُصاغ في الغالب كخيار واحد من بين احتمالين ينفي أحدهما الآخر، من هو الطرف المعتدي في تلك الحرب، ومن هو الطرف الذي خاض حربا دفاعية مبررة؟ أي الطرفين كان الشرير وأيها البطل؟ هل كان اليهود يعتبرمون تطهير البلاد من سكانها العرب، أم كان العرب الذين أرادوا دحر المستوطنين اليهود منها؟ ثم يسجل بأن «الإجابات على هذه الأسئلة لا تزال تبدو، حتى اليوم، ضرورية من أجل تحديد المسؤول عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بل وعن ديناميكا الصراع المستمرة».

يؤجّز كوهن خلاصة التوجهين المركزيين «المعروفين تماما»، في الإجابة على هذه الأسئلة، على النحو التالي: الخطاب الصهيوني الرسمي وجميع الباحثين المقيمين إليه يذمّون بأن عرب فلسطين الانتدابية والدول المنتدبين التي ابتدعهم هم الذين يتحملون المسؤولية المصرية عن نتائج «حرب ١٩٤٨»، بما في ذلك نشوء مشكلة اللاجئين، لأنهم رفضوا قبول مشروع التقسيم، ولأنهم بادروا إلى خوض صراع مسلح بغية إجهاضه. أما الخطاب البريطاني الرسمي والباحثون المقربون إليه فيذعنون في المقابل بن المسؤولية المصرية تقع على الطرف اليهودي ويعززون نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلى الرغبة الصهيونية في إجاء العرب من فلسطين تمهيدا لإنشاء

الذين كانوا يعيشون فيهما، وهو (الطرد) ما ينسجم تماما مع تعريف التطهير العرقي»!

التعليان الإسرائيليان ضد عودة اللاجئين

برسم هذا كله يبقى - كما يقول كوهن - سؤال ملغ يتعلق بالظروف والملابسات المختلفة التي أحاطت باقتلاع التجمعات السكانية الفلسطينية خلال الحرب. ثمة أهمية كبيرة للدراسات التي بحثت مسألة الظروف والملابسات هذه، بالطبع، لكن ينبغي أن نتذكر أساسا أن اللجوء (الفلسطيني) لم يكن نتيجة اقتلاع الفلسطينيين من بيوتهم . سواء بالقوة أو بدافع الخوف أو استجابة لنداءات القيادات العربية . وإنما نتيجة منعهم من العودة، ذلك أن مواطنين كثيرين يضطرون إلى مغادرة المناطق التي تدور فيها المعارك، عادة، لكنهم لا يصبحون لاجئين إلا عند منعهم من العودة إلى بيوتهم أو عند طرد العائدين منهم إلى بيوتهم في إثر انتهاء المعارك، مثلما حدث بصورة منهجية ومتواصلة طوال السنوات التي أعقبت «حرب ١٩٤٨».

أخبار محققين دائما وإلى أشرار معتدين دائما، سواء من وجهة النظر الفلسطينية أو من وجهة النظر الإسرائيلية واليهودية، يتجاهل . كما يؤكد كوهن . الفوارق ما بين مراحل الحرب المختلفة ويكرّس الخطاب السطحي والعقيم، وأكثر من هذا، ليس من الممكن في كل مرحلة من مراحل الحرب تحديد الخط الفاصل ما بين الفعل الدفاعي والفعل الهجومي، ويسوق على هذا مثلا عملية احتلال مدينتي اللد والرملة وطرد سكانهما خلال «معارك الأيام العشرة». فقد اعتبرت القيادة الإسرائيلية هاتين المدينتين، الواقعتين في وسط البلاد، بمثابة «تهديد استراتيجي للدولة اليهودية»، ولذا فقد قررت احتلالهما «برغم كونهما خارج نطاق حدود التقسيم». ويتساءل: هل كان احتلال اللد والرملة بعبارة دفاع عن النفس؟ ويجب: من غير الممكن إعطاء إجابة قاطعة على هذا السؤال. لكنه يضيف، على الفور: «ومع ذلك، يمكن أن نجزم بأن ثمة فرقا حقيقياً بين اجتثاث القوة العسكرية العربية من هاتين المدينتين وبين طرد السكان

الرملة في بدايات النكبة.

«حرب ١٩٤٨» .مراحل مختلفة وتطهير عرقي منهجي!

مع انتهاء «معارك الأيام العشرة»، في ١٩ تموز، بدأت هدنة جديدة، استمرت ما يزيد عن ثلاثة أشهر حتى تم خرقها بمبادرة إسرائيلية: في ١٥ تشرين الأول ١٩٤٨، شن الجيش الإسرائيلي هجوما واسعا في جنوب البلاد، ثم في شمالها. وهكذا بدأت المرحلة الثالثة والأخيرة من الحرب النظامية. كانت الحملات الهجومية التي نفذتها القوات الإسرائيلية في المرحلة الأخيرة تستهدف، إذن، تمكين دولة إسرائيل من العودة إلى الحياة الطبيعية، وتوسيع حدودها إلى ما وراء خطوط وقف إطلاق النار وإلى ما وراء حدود التقسيم، إضافة إلى تقليص عدد العرب الباقين في نطاق حدود الدولة الجديدة، إلى الحد الأدنى الممكن «وهو هدف يمكن وصفه بأنه تطهير عرقي»، كما يؤكد كوهن ويضيف: «إن المعارك الأساسية التي خاضها الجيش الإسرائيلي في الجنوب كانت موجهة ضد الجيش المصري النظامي فدحرته من منطقة الشاطئ الجنوبي . أسدود والمجدل (أشودود وأشكلون) . ومن منطقة بئر السبع . سكان البلدات والقرى العرب في المناطق التي تم احتلالها، نحو ثمة ألف إنسان، نزحوا سوية مع الجيش المصري المنسحب . وأخادهم يملؤون اليوم خيمسات اللاجئين في قطاع غزة . ووحدها القبائل البدوية القليلة التي تعاونت مع الجيش الإسرائيلي أو ظلت على الحياد هي التي بقيت ضمن حدود دولة إسرائيل».

وفي الشمال، شن الجيش الإسرائيلي عملية «حيرام» التي احتلت، في إطارها، منطقة الجليل الأعلى، من دون قتال يذكر تقريبا. وبقيت بعض القرى العربية هناك على حالها، بينما جرى اقتلاع أخرى، جراء عمليات طرد وذبح نفذتها وحدات الجيش الإسرائيلي التي احتلت المنطقة. وقد استمرت عمليات الطرد هذه حتى بعد انتهاء المعارك أيضا، وبلغ عدد المهجرين من قرى الجليل خلال «عملية حيرام» نحو ثلاثين ألف شخص، نزحت غالبيتهم إلى مخيمات اللاجئين في لبنان، وتمثلت إحدى ميزاتها «عملية حيرام» الأبرز في أعمال القتل بدون تمييز بين السكان المدنيين، والتي كان الهدف منها دب الرعب بين السكان في المنطقة وحملهم على الرحيل الجماعي. وهذا ما حصل في الصمصاف، وفي مجد الكروم، وفي عيلبون، وفي سعسع وغيرها. كما تخلت العمليات في الجنوب حالات مشابهة أيضا: في بئر السبع - إطلاق نيران على السكان المدنيين بدون تمييز وطرد سكان المنطقة، ثم مجزرة كبيرة في قرية الدوامية عند سفح جبال الخليل وطرد السكان من المنطقة.

حد لاقتلاع الفلسطينيين من بلداتهم». كما حالت الصراعات الداخلية بين الدول العربية دون وضع خطة استراتيجية متفق عليها. في أعقاب الغزو، وجد الجانب الإسرائيلي نفسه في وضع مختلف تماما عما كان عليه الحال في الأسابيع السابقة، إذ كان أقل عدديا بكثير واضطر إلى القتال على جبهات مختلفة، مقابل تفوق عسكري واضح، فصب جهده المركزي في معارك لصد الغزو، تكلل معظمها بالنجاح، لكن الجيش الإسرائيلي لم يفلح في الانتقال إلى شن هجمات مضادة ناجعة مقابل القوات العربية النظامية.

كانت التغيرات الإقليمية التي ترتبت على تلك المرحلة محدودة النطاق. ورغم ذلك، نزح عشرات آلاف الفلسطينيين من المناطق التي استطاعت القوات اليهودية احتلالها، وخاصة من مدينة عكا والقرى المحيطة بها ومن قرى الجليل الشرقي. في الحادي عشر من حزيران ١٩٤٨، اتفق الجانبان على وقف إطلاق النار بموجب اقتراح تقدمت به الأمم المتحدة فتوقف القتال لأربعة أسابيع، رغم خرقه من كلا الطرفين من حين إلى آخر. غير أن هذه الهدنة سرعان ما انتهت «حين رفض العرب تجديدها»، كما يقول كوهن. وهكذا، بدأت المرحلة الثانية من الحرب النظامية، وهي المرحلة المعروفة باسم «معارك الأيام العشرة»، من ٩ حتى ١٩ تموز ١٩٤٨ والتي شهدت انقلابا حقيقيا في موازين القوى في الحرب النظامية: فقد انتقل الجيش الإسرائيلي من الصد إلى الهجوم ونجح في احتلال مساحات واسعة من المناطق التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية . في منطقة شفاعمر و الناصرة، ومنطقة اللد والرملة والقرى في رواق القدس، من دون مقاومة حقيقية وجديية، بينما دارت معارك قاسية جدا مع الجيش المصري على الجبهة الجنوبية. لم يكن مصير السكان العرب في تلك المرحلة واحدا. فمع انتهاء القتال، بقي معظم سكان الناصرة في بيوتهم، برغم محاولة ضابط في الجيش الإسرائيلي طردهم (بسبب تدخل دافيد بن غوريون وأوامره الصريحة بالامتناع عن ذلك، نظرا لمكانة الناصرة كمدينة مقدسة). في المقابل، قامت قوات الجيش الإسرائيلي بطرد سكان اللد والرملة بصورة منظمة، كما تم اقتلاع سكان قرى عديدة في السهل الساحلي وفي رواق القدس، خلال أيام القتال تلك، وبلغ مجموع الذين تم طردهم وتهجيرهم في تلك المرحلة نحو ١٣٠ ألف إنسان.

أكثر من ثلاثمئة ألف فلسطيني من بيوتهم في المدن والقرى التي تم احتلالها خلال تلك المرحلة، إضافة إلى نحو سبعين ألف فلسطيني هُجروا قبل بدء الهجمات ونحو زرع مليون فلسطيني هُجروا بعد الهجمات. ومع انتهاء تلك الهجمات، عشية الإعلان عن قيام إسرائيل في أيار ١٩٤٨، انتهت المرحلة الأولى من الحرب . «الحرب بين المجتمعات المحلية».

ويضيف أنه «من الصعب أن نحدد بدقة النقطة التي يتحول فيها الدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع الهجومي، إلى هجوم حقيقي يستهدف «تطهير» مناطق بأكملها من سكانها العرب». ويتجسد هذا التعقيد في صياغة «الخطة دالت» - التي عُرفت بأنها خطة دفاعية بينما تتحرق أدوات هجومية وتقر احتلال مناطق مختلفة وطرد سكانها . كما في العمليات الميدانية التي نفذتها القوات اليهودية التي تصرفت، أحيانا، بمنطق ترانسفيرتي ونفذت، غير مرة، جرائم حرب لا تبررها حتى حجج الدفاع عن النفس، مثل طرد السكان المدنيين غير الضالعين في القتال». ورغم ذلك - يضيف كوهن - «لا يجوز التفاضي عن أن الدفاع الأساس لعمليات الاحتلال في تلك المرحلة تمثل في الدفاع عن النفس في مواجهة خطر ملموس وفوري، وخاصة على ضوء الغزو المتوقع من جانب دول عربية»!

المرحلة الثانية . «الحرب النظامية»

بدأت مرحلة «الحرب النظامية» بعد يوم واحد من الإعلان الرسمي عن قيام إسرائيل، وذلك بغزو الجيوش العربية أراضي فلسطين، من وجهة النظر الإسرائيلية، تنقسم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل ثانوية من القتال: مرحلة دفاعية، ومرحلة دفاعية - هجومية، ومرحلة هجومية. استمرت المرحلة الأولى من الحرب النظامية نحو أربعة أسابيع، في تلك الفترة، تحركت قوات الجيوش من الأردن، سورية، مصر والعراق، ومعها قوات صغيرة من دول عربية أخرى، نحو أرض فلسطين الانتدابية، وكان هدفها المعان منع إقامة دولة إسرائيل، أو كما صاغه أمين عام جامعة الدول العربية عبد الرحمن مزرا، «شن حرب إبادة» غير «التصريحات شيء والتقارير الداخلية شيء آخر تماما»، كما ينوه كوهن «فقد قدرت الجيوش العربية، وبحق، أن ليس في مقدورها هزم القوات اليهودية، وكان أحد الدوافع الهامة وراء انخراطها في الحرب، رغم ذلك، رغبتها في وضع

يهودية مثل كفار عتصيون، طيرات تسفي ويحيفا، بينما اقتحمت قوات يهودية قرى عربية، مثل بلد الشيخ والخصاص: ٣ - في الشوازع بين المدن، حيث سيطرت قوات عربية على محاور الطرق المؤدية إلى القدس اليهودية ومحاور إضافية أخرى، بينما شن اليهود هجمات على محاور الطرق بين القرى العربية والمراكز المدنية».

في مطلع نيسان ١٩٤٨، نشرت صحيفة «الدفاع» معطيات عن القتلى العرب واليهود منذ بدء المعارك: ٩٦٣ قتيلا عربيا، من بينهم ٢٤٩ مقاتلا، ١١٦٩ قتيلا يهوديا، من بينهم ٦٦٥ مقاتلا. وبعد أيام قليلة من نشر هذه المعطيات، التي لخصت أربعة أشهر من القتال، حصل تحول جدي في طابع المعارك بين المجتمعين المحليين، اليهودي والفلسطيني. فردا على الهجوم الذي نفذه «جيش الإنقاذ» بقيادة القاوقجي على قافلة حيجام وعلى مشمار هعميق، وعلى النجاحات التي حققتها قوات «الجهاد المقدس» بقيادة عبد القادر الحسيني في هجماتها على قواهل الإمداد لقوات الهاغانا في محافظة القدس، شنت قوات الهاغانا «سلسلة من العمليات الهجومية» كانت في مقدمتها «عملية نحشون» التي أعدت لفتح الطريق إلى القدس، إضافة إلى «معركة دفاعية عن مشمار هعميق استمرت وتحولت إلى حملة لاحتلال القرى العربية المحيطة بالمستوطنة».

منطق ترانسفيرتي وجرائم حرب

اعتمد الهجوم اليهودي المضاد على «الخطة دالت»، التي أعدتها قيادة الهاغاناه في آذار ١٩٤٨ «تمهيدا للجلاء البريطاني والغزو المتوقع من قبل الجيوش العربية»، وقد خدد هدف تلك الخطة على النحو التالي: «الاستيلاء على كامل مناطق الدولة العربية والدفاع عن حدودها، وكذلك عن الكتل الاستيطانية والسكانية العربية الواقعة خارج الحدود، وبكلمات أخرى، «استندت الخطة إلى مبدأ الهجوم من أجل الدفاع، وكان احتلال مناطق أخرى بغية السيطرة عليها أحد مركباتها الأساسية».

يقول كوهن إن انطلاق هجمات الهاغانا في نيسان ١٩٤٨ شكل التحول الأول في مجريات الحرب. فقد احتلت القوات اليهودية مدن طبريا وصفد وحيفا والقرى المحيطة بها، إضافة إلى مدينة يافا. ونتيجة لذلك، اقتلع مئات آلاف السكان الفلسطينيين من بيوتهم وبلداتهم، وفي المحصلة، اقتلع خلال فترة «الحرب بين المجتمعات المحلية»

يقسم هليل كوهن، في مقالته الجديدة بعنوان «حربا ١٩٤٨»، تلك الحرب إلى مرحلتين أساسيتين: الأولى - تلك التي استمرت نحو نصف سنة وتسمى «الحرب بين المجتمعات المحلية»، على خلفية كون اليهود والعرب خلاها «مجتمعين سياسيين يتمتعان بمكانة سياسية مماثلة» - كلاهما تحت سيطرة الانتداب البريطاني. وبدأت هذه المرحلة مع بدء المعارك القتالية، فور انتهاء التصويت في الأمم المتحدة على قرار التقسيم في نهاية تشرين الثاني ١٩٤٧، واستمرت حتى الإعلان الرسمي عن إقامة دولة إسرائيل، يوم ١٤ أيار ١٩٤٨. أما المرحلة الثانية، التي استمرت نحو ستة وشهرين، فهي المعروفة باسم «فترة الحرب النظامية» أو «الحرب بين الدول»، لأنها دارت أساسا بين جيوش نظامية تابعة لدول سيادية، وبدأت هذه المرحلة مع بدء غزو الجيوش العربية، بعيد الإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل، يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ وانتهت، رسميا، لدى التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار الأخيرة بين إسرائيل والدول العربية، في تموز ١٩٤٩.

المرحلة الأولى - «الحرب بين المجتمعات المحلية»

يقول كوهن إن المرحلة الأولى، الحرب بين المجتمعات المحلية، بدأت بهجمات العربية ضد أهداف يهودية. أي أنها بدأت برأيه كحرب دفاعية عن «الييشوف اليهودي» الذي «كان يرغب، في البداية، في تقليص دائرة القتال». وخلال الأشهر الأولى من هذه المرحلة، كانت القوات اليهودية تتمتع بتفوق واضح، في العدد والعتاد، لكنها حصرت دائرة هجماتها «بسبب التواجد البريطاني في البلاد»، لكن هذا لا يعني أن العبادة كانت بأيدي القوات العربية، إذ بدأت القوات اليهودية - الهاغانا، إيتسل يليجي - بشن «هجمات محدودة»، خلال الأيام الأولى من بدء الصدامات، وقد دارت المعارك في تلك المرحلة من كلا الطرفين، بواسطة قوات محلية غير نظامية استعانت بمقاتلين من الخارج: متطوعو جيش الإنقاذ العربي، بقيادة فوزي القاوقجي، الذين هبوا لنجدة عرب فلسطين، في مقابل يهود من خارج البلاد تطوعوا في صفوف القوات اليهودية المحلية.

خلال الأشهر الأولى من هذه المرحلة، دار القتال في ثلاث جبهات: ١ - في المدن المختلفة، حيث استخدم الطرفان القناصة، العصابات الناسفة والاقترحات قصيرة المدى: ٢ - في المحيط القروي، حيث هاجمت قوات عربية مستوطنات

ملف خاص: إسرائيل والميزانيات الاجتماعية

بنك إسرائيل يحذر: رفع ميزانية الأمن سيكون على حساب الميزانيات الاجتماعية!

نتنياهو هو يعرض مخططاً لرفع سنوي لميزانية الأمن لتصبح في العام ٢٠٣٠ بنسبة ٨٪ بدلاً من ٣.٥٪ من الناتج القومي العام وعملياً رفعها من ١٩٨٥ مليار دولار اليوم إلى ٣٠ مليار دولار بالقيمة الحالية **بنك إسرائيل يطالب الحكومة بتوضيح مصادر هذه الزيادة قبل إقرارها*** **محلل اقتصادي: مطلوب تخطيط ليس فقط للأمن العسكري بل أيضاً للأمن الاقتصادي والاجتماعي***



ميزانية الاحتلال والاستيطان لتلهم اقتصاد الرفاه في إسرائيل.

كحلون خرج مبكراً بحملة دعائية تحمل شعار «موشيه كحلون أمك»، ولربما أن نتنياهو أراد أن يسد ضربة استباقية، فأعلن عزمه على رفع ميزانية الجيش حتى ٤ مليارات شيكل سنوياً.

ويتابع بيرتس: ظاهرياً ليس للجمهور الإسرائيلي ما يمكن أن يتذمر منه، فليده رئيس حكومة يهتم بتخطيط المستقبل البعيد، الأمن، وحتى أنه يغلف هذا بضميات، بذريعة الأمن طبعاً، ولهذا لا يمكن مجادلته بشأن الاحتياجات الأمنية على المدى البعيد. وهذا جدال صعب، لأنه ليس لدى الجمهور الإسرائيلي ذرة معرفة بهذه الاحتياجات، مثل الحاجة للطائرات والدفاعات الجوية، والقدرة التكنولوجية، ومخاطر السايبر. وميزانية الأمن معروفة كثير من دون قاع، تشطف ميزانيات بشكل دائم، فقد رأينا على مدى السنوات الماضية كيف أن ميزانية الأمن تشد دائماً عما هو مقررها، وتحصل على ميزانيات إضافية في بحر كل عام.

لكن في المقابل، يقول بيرتس، إن على نتنياهو أن يقدم أجوبة على أسئلة أخرى في هذا المجال، لأن الأمن يشمل عدة جوانب، وليس فقط الأمن العسكري، وإنما أيضاً الأمن الاقتصادي، والأمن التشغيلي، والأمن التقاعدي، والأمن الشخصي والاجتماعي، وإذا أطلق نتنياهو شعار «رؤية الأمن حتى العام ٢٠٣٠»، فإن هذا يجب أن يشمل رؤية استباقية أوسع، ذات غايات بعيدة المدى، وعليها أن تتعامل مع كل جوانب الأمن المجتمعي، ومواجهة التحديات المتوقعة.

ويضيف بيرتس أن خارطة التهديدات أمام الأمن التشغيلي في هذا العام واسعة جداً، وخلافاً لنتنياهو الذي يقول إنه «بطبيعة الأحوال لا يستطيع شرح المخاطر الأمنية، فإنه في هذا المجال بالإمكان أن نعرضها على الجمهور، فالتحديات أمام الأمن التشغيلي تأتي من اتجاهات كثيرة: من العولمة، التي تنقل أماكن عمل إلى حيث الأيدي العاملة الرخيصة، وحيث توجد ديفيزات لمتهربي الضرائب، وحيث من الممكن الحصول على امتيازات ضريبية أكثر، وأيضاً من جهة التطور التكنولوجي، الذي يحل محل الأيدي العاملة، ويفلق أماكن عمل. لكن في ذات الوقت يخلق هذا التطور أماكن وفرص عمل أخرى جديدة، ولكنها بحاجة إلى كفاءات وقدرة علمية ومهنية. وحتى العام ٢٠٣٠ قد يتغير طابع سوق العمل في نواح عدة بشكل جذري، وهذا كاستمرار لما هو قائم منذ سنوات السبعين.

ويتابع بيرتس أن كل هذا يحدث ولم نتكلم بعد عن الجمهور الفقير الكبير في إسرائيل، التي تحتل المرتبة الأولى بالفقر، بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، والفجوات فيها كبيرة بين الأغنياء والفقراء، وهناك فجوات في الخدمات الصحية، وفي التحصيل العلمي في المدارس، إذ أن للأغنياء فرصة للحصول على خدمات صحية وتعليمية أفضل بكثير من غيرهم.

ويشار إلى أنه على مدى السنوات الأخيرة تطالب أوساط اقتصادية الجيش بإجراء تقليصات في نفقاته على القوى البشرية لديه، من امتيازات الجيش النظامي وخفض رواتب ومكافآت التقاعد من الجيش، التي تعد من الأعلى في القطاع العام، إن لم تكن أعلاها.

تدهور مستمر

يقول المحلل الاقتصادي أدريان بايلوت، في مقال له في صحيفة «كالكاليست»، إن خطة بنيامين نتنياهو الضخمة تعني رفع ميزانية الجيش من ٧١ مليار شيكل في العام الجاري، إلى ١٠٨ مليارات شيكل حتى العام ٢٠٣٠، على أن تبدأ الزيادة ابتداء من العام المقبل، بمعدل سنوي يتراوح ما بين ٣ مليارات إلى ٤ مليارات شيكل (حوالي مليار دولار سنوياً). وحذر من أن الحكومة تنوي رفع العجز في الموازنة العامة إلى نسبة ٣.٣٪ من إجمالي الناتج العام، بدلا من اجراء تقليصات أو زيادة ضرائب.

ويتابع بايلوت كتاباً أن بنك إسرائيل المركزي يقول جازماً إن اقتراح نتنياهو لا يتلاءم مع سياسة خفض العجز المالي والدين العام، وزيادة ميزانيات الخدمات الاجتماعية. وعملياً، فإن محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنتت فلوغ، وكبار الموظفين في البنك، رفعوا الريبة السوداء، تحذيراً من ندرة العجز المخططة في طلب نتنياهو. وإذا كان هناك من لديه حيرة ولم يستوعب خطورة مخطط نتنياهو، فقد تلقى جواباً واضحاً من البنك المركزي.

وكتب بايلوت: إن نظرة سريعة إلى أداء الحكومة سيوضح من خلالها أنه في السنوات الثلاث الأخيرة، هناك ارتفاع حاد بنوي في عجز الموازنة العامة، من فائض في الموازنة، في العام ٢٠١٤، إلى عجز ناجم عن الصرف العادي، بنسبة ١.٢٪، في العام ٢٠١٧. ويشار إلى أن الحكومة تسارع مع اقتراب نهاية كل عام إلى صرف زائد، حتى تصل إلى نسبة العجز المخططة في الفائض. ويعزز بايلوت استنتاجه بشأن ارتفاع العجز أنه في حين أن الفائض في خزينة الضرائب وصل في العام الماضي ٢٠١٧ إلى ١٢ مليار شيكل، فإنه في العام الجاري عملياً لا يوجد فائض، ما يعني أنه لن يكون للحكومة مجال لزيادة الصرف.

ويقول بايلوت «بكلمات أخرى يوجد تدهور واضح ومستمر دون توقف، في السنوات الثلاث الأخيرة، في سياسة الموازنة العامة، وهي تفقد المسؤولية التي أبدتها في سنوات سبقت خلال حكومتي نتنياهو السابقتين».

ماذا عن الأمن الاجتماعي؟

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، إن الشهر الماضي عرض مشهد معركة الانتخابات البرلمانية المقبلة، ويبدو أن موضوعاً واحداً فقط سيلعب دوراً مركزياً في تلك المعركة: الأمن. والمبرر لهذا ليس فقط الوضع الأمني، وإنما الرسائل التي تبثها الحكومة، إن كان رئيسها بنيامين نتنياهو، أو وزير التعليم نفتالي بينيت، الذي يحاول أن يلفت على نتنياهو ووزير الدفاع أفيغدور ليبرمان، من ناحية اليمين، وحتى وزير المالية موشيه

الاجتماعي والبنى التحتية، ولا مع خيار الحكومة بشأن عدم رفع نسب الضرائب على مختلف أنواعها. وعملياً، فإن بنك إسرائيل المركزي يقول إنه لا توجد للحكومة مصادر تمويل كافية لزيادة ميزانية الأمن، وإن كل تمويل إضافي لهذه الميزانية سيخلق إشكاليات، إما في شكل توزيع الموازنة العامة، أو في زيادة الدين العام، ويقول البنك إنه في العامين الماضيين ٢٠١٧ والجاري ٢٠١٨، اتخذت قرارات لزيادة الصرف الحكومي، أكثر من نسبة الارتفاع السنوية المتبعة، وكذا الأمر بالنسبة للعام المقبل ٢٠١٩، إذ جرى رفع سقف الصرف الحكومي بنسبة ٣٪، وهو ما يعادل ١١ مليار شيكل، كما أن الحكومة قررت رفع سقف العجز المالي للميزانية إلى ٢.٩٪، بدلا من ١.٩٪ كحد أقصى وهي النسبة التي أوصى بها بنك إسرائيل، الذي كان يفضل أن لا يرتفع العجز إلى أكثر من ٢٪ من حجم الناتج العام.

ويقول بنك إسرائيل إن على الحكومة المحافظة على نهج صرف متضبط، «فعلياً أساس الأداء الجيد للميزانية»، أعلنت شركة P&S في مطلع الشهر الماضي رفع تدرج الاعتمادات لإسرائيل من مستوى A+ إلى AA-، وهو التدرج الأعلى الذي حصلت عليه إسرائيل في تاريخها. وهذا القرار جاء في أعقاب التزام الحكومات الإسرائيلية المختلفة بتصحيح مسار الميزانية، بما يضمن خفض نسبة حجم الدين العام من إجمالي الناتج العام، حسب ما ورد في تقرير البنك.

وكانت شركة تدرج الاعتمادات العالمية P&S رفعت تدرج إسرائيل من A+ إلى AA-، وهذا يعد من أعلى ثلاث درجات اعتماد تضم كلها ٢٨ دولة فقط، ويعد انعكاساً لثقة بالاقتصاد الإسرائيلي، ومن شأنه أن يسهل الاقتراض، ويخفض الفوائد على ديون الدولة، ومن شأن هذا التدرج أيضاً تشجيع الاستثمارات على التدفق، وأيضاً سيكون تسويق سندات الدين العام أسهل، فإسرائيل دخلت عملياً إلى نادي الدول الـ ٢٨ التي تدرجها الأعلى، وهي من الدول التي تمتاز بالاستقرار المالي، ما يشجع الاستثمارات الأجنبية على الدخول إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

وفي مقابلة مع صحيفة «كالكاليست»، قال رئيس مجلس الاقتصاد القومي، ومستشار رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية، آفي سمحون، إنه لدى إعداد الميزانية الأخيرة، كان هناك بحث جاد في شكل توزيع الموازنة العامة، مشيراً إلى أنه كان من الصعب إجراء تقليصات في الميزانيات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم وغيرها. ويقول سمحون: «أنا ورئيس الحكومة نهمم حقيقة أن كل إضافة في ميزانية الأمن تعني تنازلاً (في ميزانيات أخرى) ولكن لا يوجد مصدر لإجراء تخفيض كهذا، لقد قرر رئيس الحكومة وزير المالية أنه ابتداء من العام المقبل، سيعمل الجيش على تعزيز قوته في الجوانب الملحة لمواجهة التحديات، ما يعني أنه من ناحية اقتصادية، آفي سمحون، ومن ناحية ثانية مطالبة الجيش بإعادة النظر في شكل توزيع ميزانيته، وإجراء تقليصات داخلية، وعلى الجيش أن يعد سلم أولويات، ويتنازل عن بعض برامجها، بحسب تعبير سمحون، الذي لم يخف تأييده لخيار زيادة العجز في الموازنة العامة، رغم أن من شأن هذا زيادة الدين العام، من حيث نسبته من إجمالي الناتج العام.

معطيات مؤسسة التأمين الوطني:

كل ولد من بين ٧ أولاد

في إسرائيل يعاني من الجوع!

كتب يشاي منوحين (*):

بشرنا عنوان رئيسي في موقع «واينت»، الإلكتروني الإخباري أخيراً بما يلي: «انخفاض حاد في عدد الأولاد الذين يعانون من النقص الغذائي، لكن كمية الجوع ارتفعت قليلاً».

وبعد تأخيرات لا تعد ولا تحصى وفي إثر طلب مشترك لأكثر من ١٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني التي احتجت على عدم توفر معطيات محدثة منذ العام ٢٠١٢، قامت مؤسسة التأمين الوطني (مؤسسة الضمان الاجتماعي) مؤخراً بتوفير معطيات حول انعدام الأمن الغذائي في إسرائيل للعام ٢٠١٦. وتشير هذه المعطيات، التي لا صلة لها بنهاية عام ٢٠١٨، إلى انخفاض في عدد مواطني إسرائيل الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وبحسب المعطيات، كان هناك ١٩٨٣ مليون مواطن في إسرائيل يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العام ٢٠١٦ (مقابل ١٩٥٥ مليون في العام ٢٠١٢)، ٨٣٢ ألفاً من بينهم يعانون من الجوع (مقابل ٨٦٩ ألفاً في العام ٢٠١٢). ويكشف لنا تقرير التأمين الوطني أن عدد الأولاد الذي يعانون من النقص الغذائي انخفض بحوالي ٢٠٪ بين السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٦، إذ أن حوالي ٦٣٨ ألف ولد (أي ٢٥.٥٪ من الأولاد في إسرائيل) عانوا من انعدام الأمن الغذائي في العام ٢٠١٦ (مقابل ٨٠١ ألف ولد تقريباً في العام ٢٠١٢). بيد أن المعطيات تظهر كذلك أن عدد الأولاد الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي بدرجة شديدة، أي عانوا من الجوع، قد ارتفعت: ففي حين كان العدد ٣٣٣ ألفاً في العام ٢٠١٢، ارتفع في العام ٢٠١٦ إلى ٣٥٣ ألفاً (١٤٪ من الأولاد في إسرائيل)، وهذا يعني أن التحسن الملحوظ في الأمن الغذائي قد طرأ على مجموعة الفقراء القريبة من الطبقة الوسطى، بينما ساءت أوضاع أولاد الفقراء المعدومين.

في هذه الأيام من انعدام الأمن السياسي والاقتصادي، يحذر رئيس الحكومة ووزير الرفاه الاجتماعي في الكاميرون ويدعيان بأن الوضع الاقتصادي في تحسن، وبأن هناك إصلاحات في الاقتصادي لإسرائيل في تحسن، وبأن هناك إصلاحات في الأفق وبأن وضع الفقراء أصبح أفضل (وربما أننا نعيش في جنة الله على الأرض). يبدو أن معطيات التأمين الوطني التي تشير إلى أن عائلات كثيرة، بينها عائلات يعمل فيها كلا الوالدين، وعائلات مع معيل واحد، وعائلات معيها يعاني من إعاقة، وعائلات أخرى غيرها، ما زالت تعاني من انعدام النقص الغذائي، قد غابت عن أعينهم. ربما غابت هذه بسبب الوضع الأمني أو ربما بسبب القطاع العام السمين الذي يركب على ظهر القطاع الانتاجي النحيل، وقد تكون هذه مجرد ادعاءات يبيها اليسار بحق النجاحات الكبيرة لحكومة نتنياهو. لكن الحدس يدور حول معطيات مؤسسة التأمين الوطني - وهي مؤسسة حكومية- والمعطيات تقول إنه في العام ٢٠١٦، واحد من كل أربعة أولاد كان يعاني من انعدام الأمن الغذائي وواحد من كل ٧ أولاد كان يعاني من الجوع. وحتى لو كان هذا يعكس تحسناً مقارنة بالأوضاع قبل أربع سنوات، فهذه المعطيات ما زالت غير محتملة.

البروفيسور دانييل غوتليف، نائب مدير عام مؤسسة التأمين الوطني لشؤون البحث والتخطيط، ذكر في بداية التقرير: «ثمة استنتاج هام يجب استقاؤه من التقرير هو كون انعدام الأمن الغذائي مشكلة في انعدام الدخل أولاً. لهذا ليس من المستغرب أن أحد أصعب المكتشفات في التقرير يتعلق بالعائلات جيل العمل التي تعتمد على مخصصات ضمان الدخل. يجب رفع مخصصات ضمان الدخل. [...] هناك فوراً». وهو الأمر الذي يستلزم طبعاً قراراً من حكومة إسرائيل. قبل بضعة أعوام، سمعت محاضرة لليليسوفة أغنيس هيلر قالت في معرضها «أن هناك ميزات كثيرة وتعميمات جزئية للإنسان المستقيم لكن جميعها تسوق جوهرًا واحدًا: المسؤولية». والقصود مسؤولية الفرد عن أفعاله، عن تصرف بقية الأعضاء في المجتمع وعن المجتمع كله. رئيس الحكومة ووزير الرفاه، المسؤولون عن مواطني دولة إسرائيل، يجتبان لنا، تقريراً بعد تقرير، أن «المسؤولية» في الخطاب السياسي هي مصطلح ملتبس وثلث. حكومة إسرائيل القادرة على تحسين الأوضاع ومنع الجوع (مثلاً عن طريق رفع مخصصات ضمان الدخل) ليست قلقلة بما فيه الكفاية لكي تجد حلاً لانعدام الأمن الغذائي وسط ٦٣٨ ألف ولد وجوع ٣٥٢ ألفاً منهم (حتى أنها لا تحاول توسيع مشروع التغذية في المدارس، أي الوجبة الساخنة في الظهيرة التي تقدم للطلاب في المدارس الابتدائية).

في الماضي، عندما كانت إسرائيل دولة رفاه، كانت الدولة تنظر إلى معي الجوع كأحد واجباتها - اليوم ينظر رئيس الحكومة ووزرائها إلى أنفسهم باعتبارهم مسؤولين بشكل تام عن كل شيء، وبالإساس عن تشجيع النيوليبرالية في إسرائيل، ولهذا من الواضح لهم، ولنا كذلك، بأنهم ليسوا مسؤولين إطلاقاً عن محاربة الجوع وسط البالغين والأولاد. يبدو أن الجوع من ناحيتهم، خاصة عندما يملكون القوة متمكنون جداً، هو مشكلة الجوع وليس مشكلة الحكومة، وأنه باسم النيوليبرالية الجميع حر بنفس القدر في أن يكون جائعاً، بما يشمل الأولاد.

السياسيون الذين يستطيعون العمل من أجل منع الجوع ولكنهم لا يقومون بذلك هم غير مستقيمين مع سبق الإصرار والتصرّد، وكل من صوّت لأحزاب الائتلاف الحكومي، أي غالبيتنا في إسرائيل، مسؤول كذلك عن الطريقة التي يتسبب بها السياسيون بشكل متواصل في تدهور أوضاع أعضاء المجتمع الإسرائيلي المعدومين. في عالم آخر، حيث يأخذ الأفراد المسؤولية القيمة والالتزام تجاه الأعضاء الآخرين في مجتمعاتهم، خاصة عندما يملكون القوة لم تعديل الوضع. كان رئيس الحكومة ووزير الرفاه سيقومان هما كذلك بالاعتراف بمسؤوليتهما عن القرارات التي تسببت بوجود كل هذا العدد من الجوع في إسرائيل، ونحن نستحق حكومة بناس مستقيمين. أخيراً لن بدّ من التنويه بأن المعطيات تتحدث عن العام ٢٠١٦. ومن يدري ما هو الوضع اليوم على ضوء استمرار انعدام المسؤولية الحكومية في موضوع الأمن الغذائي.

(* ناشط سياسي، المصدر: شبكة الانترنت).

مع اقتراب نهاية الحرب الأهلية في سورية

ارتفاع منسوب التهديدات الإسرائيلية لحزب الله!

مع اقتراب الحرب الأهلية في سورية من نهايتها، وفي الوقت الذي يوشك نظام الرئيس بشار الأسد على أن يقضي على آخر معاقل المتمردين، بدأت تتواتر في إسرائيل تصريحات رسمية على لسان المسؤولين السياسيين والعسكريين تحذّر حزب الله في لبنان من مخبة «التفكير في استئْثاف الصراع مع إسرائيل»، وذلك بموازاة تصريحات تؤكد أن هذه الأخيرة ستستمر على منع أي تموضع عسكري إيراني في الأراضي السورية.

وفي حين أن وسائل الإعلام الإسرائيلية زادت من اهتمامها بنشاطات سلاح الجو الإسرائيلي ضد أهداف إيرانية في سورية، ونشرت مؤخراً نقلاً عن مصادر عسكرية رسمية أنه حتى الآن تم تفجير أكثر من ٢٠٠ هدف كهذا، فإن الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي تجاهر بأنها تستعد لإمكان حدوث تصعيد في الجبهة الشمالية، سواء في منطقة الحدود مع سورية، أو في منطقة الحدود مع لبنان.

وفي غضون ذلك نشر مثلاً أن وحدة المظليين أنهت أخيراً تدريبات واسعة تحاكي اندلاع حرب مع حزب الله، واشتملت التدريبات على إطلاق نيران بشكل دقيق، وتفصيل مروحيات وطائرات حربية، وتعاون مع قوات المدفعية والدبابات، وإطلاق نيران حية.

كما أعلن الجيش الإسرائيلي أنه أنهى بناء جدار إسمنتى على ما يعرف باسم «الخط الأزرق» في منطقة الحدود الإسرائيلية- اللبنانية، وهو خط الحدود المعترف به بموجب اتفاق الهدنة بين الدولتين. ويظل الأمر الأكثر لفتاً للانتباه هو تأكيد مصادر عسكرية إسرائيلية رفيعة المستوى أن الجيش اللبناني يتعاون بشكل وثيق مع عناصر حزب الله، وأنه في أي مواجهة عسكرية مقبلة بين إسرائيل والحزب لن يفرق الجيش الإسرائيلي بين جنود الجيش اللبناني وعناصر حزب الله، كما كانت عليه الحال في أثناء حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦.

وبرز بين آخر مظاهر التهديدات الإسرائيلية قيام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الأسبوع الفائت، بالرد على خطاب للأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، محذراً إياه من مخبة خوض أي مواجهة مع إسرائيل.

وقال نتنياهو: «سمعت التهديدات التي أتت من حزب الله، ومع الرجل نفسه الذي قال العام ٢٠٠٦ أنه لو كان يعرف كيف سترد إسرائيل على خطف الجنود الإسرائيليين لكان فُكر مرتين في هذه الخطوة، واليوم أنا أقتراح عليه أن يفكر ٢٠ مرة قبل أن ينوي مواجهتنا، لأنه ستيلقى ضربة حاسمة لن يستطيع تصورها».

وكان الأمين العام لحزب الله أكد، في خطابه، أن عملية امتلاك حزبه لصواريخ دقيقة ومتطورة قد أنجزت، بالرغم من محاولات إسرائيل المتكررة لقطع الطريق أمام ذلك عبر توجيهها ضربات عسكرية في سورية، وأضاف أن المقاومة باتت تمتلك من الصواريخ الدقيقة وغير الدقيقة ومن الإمكانيات التسليحية ما يسمح بان تواجه إسرائيل، في حال قيامها بغرض حرب على لبنان، مصيراً وواقعاً لم توقعه في يوم من الأيام.

وأقر نصر الله بان الهجمات الإسرائيلية في بعض الأماكن السورية لها علاقة بنقل السلاح، لكنه في الوقت عينه أكد أن العديد منها لا علاقة له بهذا الموضوع بتاتا، ويهدف إلى منع قيام جيش قوي في سورية.

ضابط كبير: حزب الله يسيطر من ناحية فعليا على الجيش اللبناني

من ناحية أخرى قال ضابط إسرائيلي كبير في قيادة المنطقة العسكرية الشمالية إن قوة حزب الله تتعاظم في لبنان خلال الأعوام الأخيرة، وأشار إلى أن الحزب يسيطر من ناحية فعليا على الجيش اللبناني ويؤثر فيه.

وأضاف هذا الضابط، في تصريحات أدلى بها إلى مراسلي الشؤون العسكرية في وسائل الإعلام الإسرائيلية مؤخراً، أن التفريق بين الجيش اللبناني وحزب الله في أثناء حرب لبنان الثانية كان خطأ، وأكد أنه في الحرب المقبلة لن يقوم الجيش الإسرائيلي بمثل هذا الفصل، وسوف يستهدف لبنان كله وكل البنية التحتية التي تساعد في الحرب، وقال إنه إذا كان هناك خيار بين تدمير لبنان أو الفصل بين حزب الله والجيش اللبناني فإنه يفضل تدمير لبنان.

وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية أن مسألة التعاون، التي تدعيها إسرائيل بين الجيش اللبناني وحزب الله، هي قيد النظر حالياً أيضا في كل من الولايات المتحدة وفرنسا، اللتين تزودان الجيش اللبناني بالمساعدات المادية.

وقال الضابط الإسرائيلي الكبير إن الجيش الإسرائيلي لا يعترض على حصول الجيش اللبناني على هذا الدعم الدولي، وهو يفضل في الواقع رؤية جيش لبناني أكثر قوة، ما دام يستخدم قوته هذه لإبقاء حزب الله تحت السيطرة. وقال إن من مصلحة إسرائيل أن يكون هناك جيش لبناني قوي يضمن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ واستقرار الهدوء في منطقة الحدود الشمالية. وتلقت قوات الطوارئ الدولية القرار ١٧٠١، الذي أنهى حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦، بتفصيل إبعاد حزب الله وجميع الجماعات المسلحة غير الحكومية من المنطقة الواقعة جنوبي نهر الليطاني، وتلقت قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل)، التي تعمل على طول منطقة الحدود بين إسرائيل ولبنان منذ عام ١٩٧٨، تعليمات بغرض القرار ١٧٠١، إلا إن الصلاحية الممنوحة لليونيفيل لا

تسمح لها بالعمل بالقوة التي كانت إسرائيل تود أن تراها. وأعرب الضابط الإسرائيلي عن اعتقاده بأنه في إمكان اليونيفيل فعل المزيد.

وأشار إلى أنه كثيرا ما يقوم الجيش الإسرائيلي بتقديم شكاوى لقوات الطوارئ الدولية عند رصده لأي تعاون بين حزب الله والجيش اللبناني، لكن يبدو أن هذا يتم كإجراء رسمي فقط، وليس مع توقع بأن يؤدي ذلك إلى تغيير الوضع فعليا. ومع ذلك، أكد أن إسرائيل ما تزال تعتبر أن هناك قيمة لليونيفيل، حيث أنها تساهم في تحسين مستوى الحوار بين إسرائيل ولبنان، اللتين لا تربط بينهما علاقات رسمية.

بالإضافة إلى ذلك قال الضابط الكبير في الجيش الإسرائيلي إنه في العام الماضي أو العامين الماضيين اتخذت قوات اليونيفيل موقفا أكثر حدة تجاه حزب الله وعملياته في جنوب نهر الليطاني، التي تشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١، على حد قوله.

وقال الضابط إن هذه السياسات من طرف اليونيفيل هي جزء من الأسباب وراء ازدياد التعاون بين حزب الله والجيش اللبناني.

وعلى الرغم من أن حزب الله كان في الماضي أكثر جرأة في الإخلال بالقرار ١٧٠١ والعمل بشكل علني في جنوب نهر الليطاني، إلا إن الجيش الإسرائيلي لاحظ في الأعوام الأخيرة أن المنظمة المدعومة من إيران طورت وسائل أكثر تعقيدا للالتفاف حول القرار. وأحدى هذه الوسائل، كما يزعم الجيش الإسرائيلي، هي استخدام منظمة «أخضر بلا حدود»، وهي جمعية بيئية ظاهريا مع مواقع لها في جميع أنحاء غابات جنوب لبنان، وتعتقد إسرائيل بأنها واجهه لحزب الله، وقال الضابط الإسرائيلي الكبير إن حزب الله موجود على الحدود كل يوم.

ورفضت الأمم المتحدة مزاعم إسرائيل بشأن هذه المنظمة، وقالت إنها لم تلاحظ قيام أعضاء «أخضر بلا حدود» بانتهاك القرار ١٧٠١.

الجدار الحدودي

من ناحية أخرى أشار الضابط الإسرائيلي الكبير إلى أن حزب الله لا يمكنه أن ينجح إسرائيل، بفضل المعلومات الاستخباراتية المتوفرة لدى الجيش الإسرائيلي بشأن انتشار عناصر الحزب ووحداته وخطه الدفاعية والهجومية.

كما أشار إلى أن حزب الله يستعد للمعركة المقبلة مع إسرائيل ويخطط لشن هجمات بهدف الاستيلاء على منطقة سكنية في الجانب الإسرائيلي من الحدود من خلال الاعتماد على قوات الخبة التابعة له، وأكد أن خطوة من هذا القبيل ستنتج للجيش الإسرائيلي إمكان القضاء على وحدات حزب الله، بفضل تفوقه.

ولفت الضابط العسكري إلى وجود عشرات آلاف القذائف الصاروخية التي يمتلكها حزب الله والقادرة على إصابة أهداف في معظم أنحاء إسرائيل، لكنه شدد في الوقت عينه على أن الحزب لا يرغب في خوض حرب نتيجة رده منذ ١٢ عاما، وسيخوضها فقط عندما لا يكون أمامه خيار آخر.

واستبعد الضابط أيضا احتمال امتداد أي حرب أخرى في لبنان بالضرورة إلى سورية، ما يجعل منها حربا في جبهتين. ووفقا للضابط يستلزم نظام الأسد سنوات من الهدوء لإعادة بناء بلاده بعد أكثر من سبعة أعوام من الحرب الأهلية. وقال إن آخر ما يحتاجه الأسد هو حرب.

على صعيد متصل أعلن الجيش الإسرائيلي، قبل أسبوعين، عن تقدّم أعمال بناء جدار حدودي مع لبنان بالقرب من المستوطنتين الحدوديتين شلومي ورأس الناقورة، بالإضافة إلى قيامه ببناء جدار حدودي بالقرب من مستوطنتي المطلة ومسجاف عام، وقال الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن طول الجدار هو ١٣ كيلومترا، وسينتهي بناؤه في نهاية العام الحالي.

وأضاف أنه خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة أقيمت في باقي المناطق القريبة من الحدود مع لبنان عواثق جرفية، وتم تطهير الأرض هندسياً، بغية تصعيب أي عمليات تسلل مستقبلية لمقاتلي حزب الله.

وتم تصميم الجدار الحدودي لهدفين رئيسيين: حماية المدنيين الإسرائيليين والجنود من هجمات قنصية، ومنع التسلل إلى داخل إسرائيل من قبل عناصر من حزب الله.

وبحسب الضابط الكبير، قبل نحو سبعة أعوام بدأ حزب الله بتشكيل وحدة قوات خاصة تعرف باسم «وحدة رضوان» وهي وحدة مكلفة بالتحديد بمهمة اجتياز الحدود إلى داخل إسرائيل والتسبب بأكبر قدر ممكن من الفوضى بهدف التدمير وأيضا من أجل الرمزية في تنفيذ القوات لهجمات في إسرائيل. وقال الضابط إن هدفهم الرئيس هو قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص في البلدات والقواعد العسكرية الإسرائيلية.

وكزز الضابط الكبير أنه لا يعتقد بأن حربا مع حزب الله هي أمر وارد في المستقبل القريب، فهذه المنظمة المدعومة من إيران قضت الأعوام الخمسة الأخيرة تقريبا في القتال في سورية إلى جانب نظام بشار الأسد، وفي حين أن هذه المعارك أعطت المنظمة خبرة وتدريباً أكبر، إلا إنها أسفرت عن مقتل نحو ١٨٠٠ مقاتل وجرح آلاف آخرين.

وقال الضابط إن ما تعلم حزب الله فعله في سورية يخطط للقيام به هنا، وعلى سبيل المثال يبدو أن حزب الله اعتمد أسلوب قصف بلدة أو قاعدة عسكرية بكميات هائلة من الذخائر قبل إرسال قواته للاستيلاء عليها.

نتنياهوو بين فكي الكماشة في اليمين: الحريديم والمناهضون لهم!

تزايد ضغوط الحريديم على الحكومة بشأن قوانين السبت بات يهدد نتنياهو من جهة الجمهور اليميني المتشدد المناهض للإكراه الديني *نتنياهو يبحث عن مهرب يسمح له بالحصول على رضى الجمهوريين ويخرج منتصرا من الانتخابات وتشكيل الحكومة المقبلة



نتنياهو، «بطيختان» في اليد.

ضريبة الدخل، ومن دون هذا القطاع، فإن الحزب لا يمكنه الاستمرار. إن المس بقانون تقاسم العيب، وإلغاء مقياس المدخول من العمل للحصول على أحقية السكن، وإلغاء القانون الذي يخفف من قيود تهويد الأشخاص، هي أمور تحاربها، ونحن نريد استمرارها في كتاب القوانين».

إلا أنه منذ أن قرر ليبرمان التراجع عن موقفه الأول بعدم دخول الحكومة كشرريك لكتلتي الحريديم، في شهر حزيران ٢٠١٦، خفت هذا الصوت، لكن ليبرمان حاول أن يكون ندا للحريديم في الحكومة في مسألة قانون التجنيد، إلا أنه حتى هذه الندية ليست بالمستوى الذي سبق دخوله إلى الحكومة، وكما يبدو كي لا يقطع حبال شراكته في حكومة منحه الحقيقية التي حلم بها سنوات؛ حقيقة الدفاع.

وهناك شك في أن ينجح ليبرمان في مخطه الذي أعلنه قبل دخوله للحكومة، لأنه لم يرفع صوته عاليا على مدى عامين، ضد القيود التي يفرضها الحريديم على الحكومة، في كل ما يتعلق بقوانين السبت والأزواج. بمعنى أن ليبرمان عاد إلى مربعه الأول، أي أنه علماني مناهض لقوانين الإكراه الديني، فقط من خلال صفوف المعارضة، بينما يظهر متواطئاً حينما يكون شريكا في الحكومات.

أما باثري ليبيد فقد ظهر منذ بدايته كحزب علماني، وأظهر مواقف واضحة ضد الإكراه الديني، وض ضغوط الحريديم، لكن لحقا ظهرت تقول إنه يسعى للتقارب مع الحريديم، وخاصة مع حزب شلاس تحسبا لاحتمال أي شراكة في أي حكومة مقبلة. غير أنه في الأشهر الأخيرة أعلّم ليبيد الحكومة بأنه سيدعم القانون الذي يفرض التجنيد الإلزامي على شبان الحريديم، في كل الأحوال، لكن خاصة في حال لم تكن لديها أغلبية بسبب اعتراض كتلتي الحريديم أو قسم منهما على القانون.

قانون التجنيد خشية نقاد محتملة

المهزرب الأفضل لنتنياهو ليخرج سالما من بين فكي الكماشة: الرضوخ للمتدينين من جهة، والظهور بأنه يقاومهم من جهة أخرى، هو قانون تجنيد شبان الحريديم، الذي ما زال عالقا، فقد كان على الحكومة أن تمرر القانون نهائيا حتى منتصف الشهر الجاري، بموجب قرار المحكمة العليا منذ ما قبل عام، إلا أن المحكمة حصلت على تمديد لثلاثة أشهر إضافية من أجل أن يقرر نوابها، كي تسن الحكومة قانونا يفرض الخدمة العسكرية بشكل كامل على شبان الحريديم، الذين ترفض غالبيتهم الساحقة جدا أداء هذه الخدمة من منطلقات دينية وشراعية، برغم مواقفهم السياسية اليمينية المتشددة.

وبحسب ما قالته مصادر حكومية لوسائل إعلام إسرائيلية فإنه حتى الآن توجد صعوبة في التوصل إلى صيغة توافقية بشأن القانون. وقد نجح نتنياهو في إحداث شرح في الموقف لدى الحريديم شاس ويهدو هتورا، إذ تؤيد كتلة شلاس للحريديم الحريديم ولها ٧ نواب نص القانون المقترح، في حين أن المعارضة باتت لدى ٦ نواب من أصل ٦٢ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا. هتورا للحريديم الأشكناز (الغربيين)، وحتمرس النواب الأربعة في موقفهم سيقدوا إلى خروجهم من الائتلاف، ليبقى مرتكزا على ٦٢ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا. وفي حال قرر نتنياهو حل الحكومة والتوجه إلى انتخابات مبكرة، على خلفية عدم حصوله على أغلبية لقانون التجنيد، فإنه سيخرج وسطيا لدى جمهور الحريديم الذي نجح في شفه حول هذا الموقف، ولدى الجمهور المناهض للحريديم، بدعمه أنه تصدى لضغوط هؤلاء الأخيرين بشأن التجنيد.

وكل هذا إلى جانب خطاب سياسي يميني واضح. وصعد ليبيد الأب خطابه ضد الحريديم في انتخابات العام ٢٠١٣، ليحصل على ١٣ مقعدا، مقابل ٦ مقاعد في انتخابات ١٩٩٩. ونشر هنا إلى أن نواب كتلة «شينو» لم يكونوا كلهم على شاكلة ليبيد الأب من ناحية سياسية، بل كان من بينهم من هم أقرب إلى ما يسمى «اليسار الصهيوني».

ومنذ انتخابات ٢٠٠٦ وحتى انتخابات ٢٠١٥ الأخيرة (٤ انتخابات)، لم يظهر أي حزب جعل من مناهضة الحريديم موضوعا مركزيا له في أي من حملات الانتخابات.

هواجس نتنياهو

الهاجس الذي يلاحق بنيامين نتنياهو على المستوى الحزبي مزدوج، فهو أولا يريد الاستمرار في الجلوس على رأس هرم الحكم، ولهذا فإنه يواصل دحر أي صوت أو مجرد مؤشر لأي شخص في حزبه قد يفكر في منافسته، رغم أنه لا يوجد الآن من يعلن نيته منافسة زعيم حزبه على رئاسة الحزب. والهاجس الثاني هو أن يكون زعيم الكتلة الأكبر من دون منافس، بمعنى مع فارق كبير عن أي كتلة برلمانية أخرى على الإطلاق، ولكن بالذات أيضا بفارق كبير عن باقي الأحزاب الحليفة له في حكوماته. وحتى هذه المرحلة، فإن استطلاعات الرأي تتنبأ بالمشهد الذي يريده نتنياهو ويسعى له، وقوة حزب الليكود تأتي أساسا على حساب الأحزاب داخل المعسكر اليميني الاستيطاني وحتى الحريديم، في حين أن هذا المعسكر ككل ينتقص قليلا من قوة الأحزاب التي تجلس حاليا في المعارضة.

لكن مع تزايد حالات الصدام داخل الائتلاف الحاكم حول قوانين السبت، بضغط من كتلتي الحريديم، لكن أيضا بتفهم وصمت من كتلة «البيت اليهودي»، فإن هذا يجعل نتنياهو يقلق من أن تتسرب أصوات اليمين المتشدد المناهض للإكراه الديني إلى عنوانين: الأول، شريك في حكومة، وهو حزب «يسرائيل بيتينو» وزعيمه الأوحد أفيغدور ليبرمان، والثاني حزب «يوجد مستقبل»، الذي يجتهد زعيمه الأوحد ياثري ليبيد طيلة الوقت في التمرکز في معسكر اليمين وحتى اليمين المتشدد، وهذا الحزب يجلس في صفوف المعارضة، لكنه قد يكون عنوانا قويا للشراكة في حكومة نتنياهو المقبلة، إذا كان عدد المقاعد التي سيحصل عليها أكبر من قوة كتلتي الحريديم مشتركة، وهذا ما توجي به الاستطلاعات حتى الآن.

بين ليبيد وليبرمان

بعد أن تلقى أفيغدور ليبرمان، الزعيم الأوحد لحزب «يسرائيل بيتينو»، ضربة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، في ربيع ٢٠١٥، وتجمّعت قوته إلى ٦ مقاعد، بعد ١٥ مقعدا حققها في العام ٢٠٠٩، و١١ مقعدا من خلال شراكته مع حزب الليكود في انتخابات ٢٠١٣، فإنه بدأ يبحث عن جمهور مصوتين جديد يدعمه، بعد أن فقد بنسبة كبيرة جدا جمهور المهاجرين الجدد، الذين خيب آمالهم على مدى السنين، إضافة إلى أنه ليس عنوانا للمستوطنين واليمين المتشدد، فهناك من ينافسه في تعصربه، ولهذا رأى أن بقاءه على الساحة السياسية في الانتخابات المقبلة مشروط بأن يصل إلى جمهور جديد يكون عنوانا له. وأظهر ليبرمان عدة مؤشرات إلى أنه سيستميل الجمهور اليميني المتشدد المناهض للإكراه الديني ولضغوط الحريديم، وقد جاهر ليبرمان بتوجهاته في مؤتمر للحزب عقد بعد ٧ أشهر من انتخابات ٢٠١٥، إذ قال فيه حينذاك: «نحن نمثل قطاعا هاما في إسرائيل، القطاع الذي يعمل ويخدم المجتمع، ويضم العاملين الذين يدفعون

كتب برهوم جرابيسي:

كشفت الأحداث الأخيرة، المتعلقة بقوانين السبت اليهودي، أن رئيس الحكومة، زعيم حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، سوف يجد نفسه في الانتخابات المقبلة في مواجهة مباشرة مع الجمهور العلماني في معسكر اليمين المتشدد، الذي يرفض سطوة المتدينين على الحياة العامة. وفي ذات الوقت، فإنه لا يمكن ضمان استقرار حكم اليمين الاستيطاني من دون التيار الديني المتزمت، الحريديم، ولذا فإن نتنياهو، وحسب تقاريره مستعدة، بدأ في البحث عن مخرج لهذه المعضلة، خاصة وأن جمهور العلمانيين في اليمين المتشدد له وزن، وحمل في الماضي كتلا برلمانية بعدة مقاعد إلى الكنيست، وأشير إلى أن من يحاول جذب إليه في هذه المرحلة، هو أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)».

وكان الحدث الأبرز في الأسابيع القليلة الماضية بهذا الصدد، هو مسألة بناء جسر للمشاة في مدينة تل أبيب، سيمر فوق الشارع الأضخم العابر لمنطقة تل أبيب الكبرى، الذي يشهد يوميا عبور مئات آلاف السيارات في الاتجاهين. فأغلق مسار واحد في أي اتجاه، في ساعات النهار والمساء، في بحر الأسبوع، من شأنه أن يتسبب بازمة سير خانقة، في المنطقة السكنية الأكثر اكتظاظا في إسرائيل.

وعلى ضوء هذا، جاء الطلب بأن يتم البناء في الليالي بين الجمعة والسبت، وعلى عدة مراحل. وعلى الفور احتجت كتلتا الحريديم في الائتلاف الحاكم، يهدوت هتورا وشلاس، ما دفع وزير المواصلات يسرائيل كاتس (الليكود)، إلى سحب موافقته فورا، وحتى قبل التشاور مع نتنياهو، وفي جولة سابقة شبيهة، كان كاتس قد سمح لشركة القطارات الحكومية أن تنفذ أعمالا بنوية يوم سبت، فاحتج الحريديم، واستخدم نتنياهو صلاحياته كرئيس حكومة، وألغى تصريح الوزير، الذي يتوق للجلوس على كرسي رئاسة الوزراء بعد نتنياهو. وكما يبدو فإن كاتس لا يريد أن يكون في مشهد مدرج له مرة أخرى، فانتخب قراره بسرعة، وسط احتجاج واضح من بلدية تل أبيب ورئيسها رون خولداني. وفي هذه القضية اختار نتنياهو الصمت، على غير عادة.

يمين مناهض للحريديم

مناهضة جمهور الحريديم، غير العامل، وغير المنتج، وغير المستهلك، والذين لا يخدم في الجيش، ويرفض «تقاسم العيب»، لا تقتصر على الجمهور العلماني ذي التوجهات اليسارية، بل أيضا هناك جمهور علماني يميني، ارتكز عليه في الماضي زيبان، وكان أولهما حزب «تسومت»، الذي تزعمه رئيس أركان الجيش الأسبق رفائيل إيتان. وقد ركز إيتان، الذي مات قبل نحو ١٣ سنة، وكان من أشد العنصرين ضد العرب، حملته الانتخابية في العام ١٩٩٢ على العداء للعرب، والعداء للحريديم، وحصل يومها على ٧ مقاعد، بعد أن حصل في العام ١٩٨٨ على مقعدين، وحصوله على ٧ مقاعد كان شأننا كبيرا في تلك الفترة، التي كان ما زال فيها حزبا العمل والليكود يحصان معا على ما بين ٦٠٪ إلى ٦٦٪ من مقاعد البرلمان. ولكن هذا الحزب تلاشى تدريجيا، حتى اختفائه عن السياسة في انتخابات ١٩٩٩.

وفي انتخابات العام ١٩٩٩ جدد حزبا «شينو»، الذي تأسس في مطلع سنوات الثمانين، وانصهر في حركة ميرتس في العام ١٩٩٢، وقاد الحزب المتجدد اليميني المتشدد يوسف (طومى) ليبيد، والد النائب الحالي ياثري ليبيد، وخاض ليبيد الأب وحزبه الانتخابات في ذلك العام على أساس حملة مناهضة للحريديم، الذين اعتبرهم ميزتين للخرينة العامة وما إلى ذلك،

تقرير رسمي إسرائيلي يكشف تفاصيل الإخفاق البوليسي في مواجهة السلاح والجريمة بين المواطنين العرب!



السلاح في أراضي ٤٨؛ «قلتان» موجه.

غير القانونية في مناطق نفوذها. إلا إن معظم مهام جهاز التحريات في مركز شرطة الطيبة كانت في مجالات الأمن، الحراسة والاهتمام بالأشخاص المهددين والمعتقلين. وليس في المجال الرئيسي الذي يفترض أن يعمل فيه. بالإضافة إلى ذلك، يعمل جهاز التحريات بقوات لا تناسب احتياجات مركز الشرطة، مما يمس بقدرة على توفير الرد والتغطية اللائقة للأحداث.

كذلك، «يواجه تعامل الشرطة مع مخالفات تتعلق بالأسلحة غير القانونية وإطلاق النار عوائق فعلية، القدرات محدودة لدى أجهزة التحقيق والاستخبارات في مراكز الشرطة- أجهزة التحقيق، التقييم والتحريات، نقص في تلقي البلاغات، صعوبة في وضع قاعدة من الأدلة وقلّة لوائح الاتهام التي يتم تنفيذها. وتنشأ بين هذه العوائق منظومة تغذية متبادلة تؤدي إلى المسّ بثقة المجتمع العربي بالشرطة، وبالتالي زيادة التسلح وعدم كشف حوادث إطلاق النار.

بموجب التقرير، يتبين من معطيات الشرطة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٦، أن ٩٥٪ من المشتبه بهم بجرائم إطلاق النار في مناطق مأهولة كانوا من المجتمع العربي. بالإضافة إلى ذلك، يتبين أنه في هذه السنوات كانت زيادة بنسبة حوالي ٣٦٪ في المركز والشمال على عدد الملفات التي فُتحت في قضايا جرائم إطلاق نار في مناطق سكنية، إذ ارتفع عدد الملفات في مركز شرطة الناصرة بـ ٥١٪ (من ١٠٧ في عام ٢٠١٤ إلى ١٦٢ في عام ٢٠١٦) وفي مركز شرطة الطيبة بلغت نسبة الزيادة حوالي ١٦٪ (من ٢٧٦ في عام ٢٠١٤ إلى ٣٢٠ في عام ٢٠١٦)؛ ومركزا الشرطة هذان هما المسؤولان عن المنطقة المأهولة بمعظمها بمواطنين عرب، يشدد التقرير، لافتاً إلى أن معطيات الشرطة لكل سنة من السنوات ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ تشير إلى ارتفاع مطرد في عدد ملفات قضايا جرائم إطلاق النار التي فُتحت في جميع البوابة الشرطة.

تحت العنوان الفرعي «إجراءات الرقابة» يتابع التقرير أنه: في الأشهر آذار - أبريل ٢٠١٧ فحص مكتب مراقب الدولة جوانب في تعامل الشرطة مع مخالفات تتعلق بالأسلحة وإطلاق النار في المجتمع العربي. كما فحص الخطوات التي تتخذها الشرطة للتعامل مع مثل هذه الأحداث والموارد المخصصة لذلك. ضم الفحص وزارة الأمن الداخلي وجهاز الشرطة أيضاً، خاصة الأقسام والألوية التالية: قسم التحقيقات والاستخبارات، قسم أعمال الشرطة (حفظ الأمن لوائي الشمال والمركز وكذلك لواء «يهودا والسامرة» الضفة الغربية المحتلة). بالإضافة إلى ذلك جرت عملية بحث وتقصي في أذرع مختلفة في الشرطة والجيش الإسرائيلي. ويشير التقرير: «التقى مندوبو مكتب مراقب الدولة بمنتهي جمهور ومواطنين من المجتمع العربي الذين وقع بعضهم ضحايا للعنف واستخدام الأسلحة، لمعرفة المزيد عن مشاعرهم وسما وجهاً نظراً حول هذا الموضوع».

اللجنة التي لم تقم لمواجهة انعدام التنسيق بين الشرطة والجيش!

يؤكد مراقب الدولة الإسرائيلية على أن «انعدام التنسيق والتعاون بين وحدات الشرطة وبين قوات الأمن والشرطة» هو بين النواقص الأساسية التي خلص إليها حيث أن معظم الأسلحة تصل إلى المجتمع العربي من ثلاثة مصادر رئيسية: السرقات من الجيش الإسرائيلي، التهريب من الأردن والتصنيع في الضفة الغربية. كما تصل أسلحة أخرى مصدرها السرقات من المنازل والسيارات. في حزيران ٢٠١٧ أتفق على تشكيل وحدة مشتركة للشرطة العسكرية وشرطة إسرائيل للقضاء على ظاهرة سرقة الأسلحة من الجيش الإسرائيلي. حتى شباط ٢٠١٨ لم يكتمل تشكيل هذه الوحدة بعد، يؤكد وهو يجزم بأن «التعاون بين جميع الجهات ذات العلاقة في الشرطة في موضوع الأسلحة في المجتمع العربي تشابه النواقص والعيوب، فمثلاً يعمل كل لواء على هذا الموضوع بشكل منفصل، ليس هناك نقل منظم للمعلومات بين الوحدات المركزية في الألوية وبين مراكز الشرطة؛ ليس هناك نقل منظم للمعلومات الاستخباراتية بين الوحدات المركزية نفسها وبين الوحدة المركزية في لواء يهودا والسامرة على

وتحركاتها معروفة، والعلاقات بينها معروفة، والتهديدات التي تطلقها ضد الأبرياء وضد مناسيها معروفة هي الأخرى، وإن للشرطة اتصالاتها مع تلك العصابات، وهي تستطيع استعمال تلك الاتصالات للجم حركة هذه العصابات، لكنها تختار ألا تفعل عن سابق قصد وترصد».

يورد تقرير المراقب معطيات الشرطة عن الجريمة، ووفقاً لها «فإن نسبة السكان العرب المتوزنين في جرائم العنف الجسدي هي أكبر بضعفين من نسبتهم من مجمل السكان، ونسبة المتوزنين في جرائم القتل أعلى بضعفين ونصف ضعف. طواهر إجرامية أخرى تبرز في الوسط العربي هي الحيازة غير القانونية للأسلحة أيضاً، مثل: البنادق، المسدسات، القنابل اليدوية، قنابل الصوت والعبوات الناسفة، وكثرة حوادث إطلاق النار والتخريب التي تهدد حياة المواطنين».

وعينياً يشير التقرير إلى ما يلي:

بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ كانت نسبة مخالفات إطلاق النار لدى المواطنين في المجتمع العربي أعلى بـ ١٧ر ضعف من نسبة المخالفات نفسها لدى المواطنين اليهود.

نسبة المصابين من المواطنين العرب من جراء حوادث العنف التي استُخدمت فيها الأسلحة أعلى بـ ٢٥ر إلى ١٢ ضعف من نسبة المصابين من جراء أحداث عنف كهذه في أوساط أخرى من المجتمع الإسرائيلي.

بلغ عدد ضحايا العنف في المجتمع العربي منذ عام ٢٠٠٠ وحتى تشرين الثاني ٢٠١٧ حوالي ١٣٣٦ رجلاً وامرأة.

وفقاً لمعطيات الشرطة، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، قُتل ٣٠ امرأة عربية، أي ما يعادل ٤٢٪ من مجمل النساء اللاتي قُتلن خلال هذه الفترة في إسرائيل، ويبنوه التقرير بأن نسبة النساء العربيات اللاتي قُتلن بلغت ضعفي نسبتهن الإجمالية من بين النساء في إسرائيل (أربع نساء من أصل عشر نساء قُتلن هن عربيات). منذ مطلع عام ٢٠١٧ وحتى تشرين الثاني من العام نفسه، قُتل عشر نساء في المجتمع العربي بسبب حوادث العنف.

كثرة الأسلحة في المجتمع العربي

يعترف التقرير الرسمي بحقيقة أن المخالفات التي تتعلق بالأسلحة، وخاصة إطلاق النار، منتشرة في المجتمع العربي. تتمثل الغايات الرئيسية لاستخدام الأسلحة في حل النزاعات بين الخارجين على القانون والعائلات، إظهار القوة والدفاع عن النفس. كما يتم استخدام الأسلحة في أحداث ومناسبات خاصة كالاعراس مثلاً. تشير معطيات الشرطة إلى أن أكثر من ٧٠٪ من مخالفات إطلاق النار في المجتمع العربي يرتكها مدنيون يهزفون بأنهم أشخاص عاديين.

بناء على ذلك يعز المراقب بأن «توفر الأسلحة بكثرة في المجتمع العربي يؤدي إلى زيادة عدد حوادث العنف الخفيفة، مثل: القتل العمد، القتل غير العمد والاعتداء». تقع أحداث العنف هذه في البلدات العربية خاصة، ويكون ضحاياها من أبناء المجتمع العربي بشكل أساس. تشكل المخالفات التي تتعلق بالأسلحة وإطلاق النار تهديداً للحياة وتمس ليس بالمستوطنين فيها فحسب، بل أيضاً بالأمن الشخصي لمواطنين أبرياء ووجوده حياتهم.

«الفجوة بين عدد حوادث الإجرام بالأسلحة وعدد لوائح الاتهام القليلة تشير إلى فشل الشرطة»!

حجمها وخطورتها. تلحق الجرائم الخفيفة في أوساط السكان في المجتمع العربي الضرر الفادح ليس بالضالعين فيها مباشرة فحسب، بل أيضاً بجميع المواطنين العرب في إسرائيل الذين يعانون أيضاً من انعدام الأمن الشخصي، إضافة إلى الضرر الكبير الذي يلحق بجودة حياتهم.

المراقب يؤكد أن «هناك حاجة إلى النظر في عدة قضايا رئيسية تتطلب الفحص واتخاذ القرار في ما يتعلق باستعداد الدولة للتعامل مع ظاهرة الجريمة الخفيفة في المجتمع العربي، صحيح أنه قد أُخذت خطوات في هذا المجتمع. هناك حاجة إلى تحسين التعاون بين جميع الأطراف في واسع وهام بالنسبة إلى الجريمة الخفيفة في المجتمع العربي، بحجمها وخصائصها الفريدة. تتمتع مراكز الشرطة عامة، ومكاتب التحقيقات والشرطة خاصة، بقدرة محدودة على التعامل مع المهام العديدة والمعقدة المفروضة عليها بسبب طبيعة الجرائم المتعلقة بالأسلحة وإطلاق النار في هذا المجتمع. هناك حاجة إلى تحسين التعاون بين جميع الأطراف في الشرطة وبين بقية قوات الأمن والشرطة».

إن الفجوة بين عدد حوادث الإجم التي تنطوي على استخدام الأسلحة وعدد لوائح الاتهام القليلة المقدمة إلى المحاكم، تشير إلى فشل الشرطة في وضع قاعدة من الأدلة، وإلى ضعف في إجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة وإلى نجاعتها المنخفضة. وهذا الأمر يستوجب تحليلاً واستخلاص النتائج بهدف فرض القانون بشكل أوسع وأكثر نجاعة، يوصي التقرير، متابعا على سعيد آخر حساس، «التعاون، في السنوات الأخيرة، بين الجيش الإسرائيلي والشرطة للحد من توفر الأسلحة في المجتمع العربي لم يكن كافياً، إلى جانب ذلك، في المستقبل القريب، سيكون من الضروري فحص ما إذا كان النشاط المشترك من قبل الجيش الإسرائيلي والشرطة من خلال وحدة مشتركة مخصصة لمكافحة سرقة الأسلحة من قواعد الجيش سيقضي على هذه الظاهرة».

وفي الخلاصة، «يتطلب حجم ظاهرة الجريمة الخفيفة في المجتمع العربي ومميزاتها تعزيز النشاط الحكومي على المستويات: الاجتماعي، الاقتصادي، المجتمعي المحلي والتربوي وعلى مستوى الرفاه أيضاً... يتطلب الحد من الجريمة الخفيفة في المجتمع العربي خطوات حكومية واسعة النطاق وفعالة. سيكون لعدم اتخاذ مثل هذه الخطوات تأثير كبير في المجتمع الإسرائيلي عامة والمجتمع العربي خاصة»، كما يؤكد مراقب الدولة الإسرائيلي.

التعامل مع الشباب المتوزنين في مخالفات الأسلحة غير القانونية. كما يجب مراجعة نتائج هذا العلاج من أجل منع اتساع وترسخ طواهر الإجرام الخفيفة في المجتمع العربي. على الشرطة، بالتعاون مع وزارة الأمن الداخلي، أن تدرس بدقة ما إذا كانت الملاكات والقوى العاملة حالياً تسمح لمكاتب التحقيق والاستخبارات في مراكز الشرطة التي تقدم الخدمات للمجتمع العربي بشكل أساس، بالتعامل مع حجم وتعدد الأحداث والقضايا وإحداث التغيير في هذا المجال، مثل هذا الفحص ضروري من أجل تنفيذ قرار الحكومة الصادر في كانون الأول ٢٠١٥ والذي تناول تحسين وضع الأمن الشخصي في المجتمع العربي».

ارتباطاً بما سلف، يركز التقرير على قلة لوائح الاتهام المقدمة في جرائم إطلاق النار، فيخلص إلى أنه «يجب على الشرطة أن تتخذ على الفور خطوات هامة للمساعدة في وضع قاعدة الأدلة اللازمة لتقديم لوائح الاتهام في جرائم إطلاق النار في المناطق السكنية، بهدف زيادة هذا العدد القليل من لوائح الاتهام، وفي ظل الصعوبة في بلورة أدلة كافية لتقديم لوائح اتهام ضد المشتبه بهم بمخالفات تتعلق بالأسلحة غير القانونية وإطلاق النار في المجتمع العربي، وفي ظل واقع كثرة هذه الجرائم، على وزارتي الأمن الداخلي والقضاء وعلى الشرطة إعادة النظر في التعديلات التشريعية اللازمة لتكثيف كبير في إنفاذ القانون والردع».

المراقب يعيد التأكيد على وجوب حضور الشرطة في البلدات العربية ويوصي بأنه «إذا لم يتسّن تحقيق الأهداف التي حددتها الخطة الخمسية بخصوص إنشاء المزيد من مراكز الشرطة في البلدات العربية، بسبب العقبات التي تعوق إنشائها، سيقع على الشرطة دراسة طرق أخرى لتعزيز وجودها في البلدات العربية».

«الجرائم الخفيفة تلحق الضرر الفادح في أوساط السكان العرب»

«إن الأمن الشخصي للإنسان هو حاجة أساسية ووجودية، ويؤثر المس به في جودة حياته مباشرة»، يخلص التقرير. ومن هنا يعيد تسليط الضوء على الواقع القائم قائلاً: «تشير المعطيات حول الجرائم الخفيفة في المجتمع العربي وحوادث العنف، بما في ذلك مخالفات الأسلحة وإطلاق النار، إلى أن الجرائم الخفيفة قد ازدادت على مر السنين. لا تتناسب هذه المعطيات بالنسبة إلى المجتمع العربي مع معطيات ارتكاب الجرائم على المستوى القطري من حيث

يتوقف مراقب الدولة في تقريره عند واقع «تنفيذ الخطة الخمسية من قبل مديرية تطوير خدمات الشرطة في المجتمع العربي»، والتي تهدف إلى إحداث تغيير جوهري في موقف المجتمع العربي تجاه الشرطة، فيقول إنه من أجل تنفيذ الخطة، «تم إنشاء مديرية تطوير خدمات الشرطة في المجتمع العربي في أيار ٢٠١٦ بهدف تعزيز علاقات الشرطة بالمجتمع العربي. ووفقاً للخطة، ستساعد المديرية في افتتاح ١١ مركز شرطة جديداً في المجتمع العربي وتعزيز ١٠ مراكز شرطة قائمة. كما ستضيف إلى ملاكات الشرطة ٦٠٠ وظيفة مخصصة لرجال شرطة مسلمين. لم تتضمن الخطة نقاطاً هامة لمتابعة تنفيذها وفحص نجاعتها».

هنا يأتي التقرير بمبررات كثيرة لعلامات السؤال والتعجب إذ جاء فيه: «واجه العثور على أراضٍ وبنيات لغرض إنشاء مراكز الشرطة الجديدة في البلدات العربية صعوبات، من بينها صعوبة العثور في البلدات المعنية على أراضٍ وبنيات مخصصة للمباني العامة، وذلك لقلّة الأراضي والبنيات من هذا النوع. بالإضافة إلى ذلك، هناك صعوبة في الحصول على ترخيص لبناء مراكز الشرطة بسبب معارضة السلطات المحلية لإنشاء مراكز للشرطة داخل مناطق نفوذها». فمن جهة يضيف مراقب الدولة اعترافاً رسمياً جديداً بانعدام مساحات الأراض العامة في البلدات العربية (فمعظمها قد صودرت وتحولت هذه البلدات لمعازل منخفضة)، لكنه في الثقافة سريعة يحمل قيادات محلية مسؤولية غياب الشرطة. يصعب تصديق تمتع هذه القيادات بصلاحيات وقرارات ضخمة كهذه!

أما بخصوص برنامج «مدينة بلا عنف»، التابع لوزارة الأمن الداخلي، فهو يشمل تركيب شبكة من الكاميرات الأمنية، إضافة إلى مراقبة ومتابعة المناطق التي وُقعت فيها العديد من أحداث العنف والتي ينشئ تكرارها. فقط في ١٨ (٣٦٪) من السلطات المحلية في المجتمع العربي التي يطبق في مجال نفوذها هذا البرنامج، استُكمل وضع البنية التحتية المطلوبة لتركيب شبكة الكاميرات. وفي ٥٠٪ من السلطات المحلية المذكورة عملية وضع البنية التحتية موجودة في مراحل مختلفة، وفي حوالي ١٥٪ ما زالت عملية وضع البنية التحتية لشبكة الكاميرات في بداياتها. يرجع ذلك إلى الفرق بين تكلفة وضع البنية التحتية اللازمة والميزانية السنوية المخصصة لهذا الغرض في السلطات المحلية. كما أن معظم السلطات المحلية غير قادرة على وضع بنية تحتية تتيح نشر الكاميرات بطريقة ناجعة، لذلك، جزء

هذا الملحق بدعم من
وزارة الثقافة الفلسطينية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي